

إطار مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي الإلزامي من منظور مدخل  
التحسين المستمر  
(دراسة تطبيقية)

د/ وائل محمد عبد الوهاب<sup>1</sup>

ملخص:

يهدف البحث الى التوصل لإطار مقترح لتطوير القوائم المالية الحالية كأساس لتطوير الإفصاح المحاسبي الإلزامي وزيادة دلالة المحتوى الإخباري لتلك القوائم من منظور مستخدميها ، وقام الباحث باستخدام تحليل المحتوى كمنهج علمي لدراسة القوائم المالية الحالية كأساس لعملية التطوير المقترحة ، وتم استخدام اسلوب دراسة الحالية لتطبيق مقترحات تطوير القوائم المالية ، وتوصل الباحث إلى إطار مقترح لتطوير القوائم المالية سواء من الناحية الشكلية أو الموضوعية ، وكذلك إضافة قائمة جديدة للقوائم المالية الحالية تحت مسمى قائمة مؤشرات الأداء المالي المقارن ، وبناء على النتائج السابقة يوصي الباحث بضرورة : قيام المنظمات المهنية بالاعتماد على الإطار المقترح كنقطة بداية للتطوير مستمر للقوائم المالية ؛ تعديل قواعد الاعتراف المحاسبي ليتوافق مع التطوير المقترح ؛ قيام الباحثين بمزيد من الدراسات التطبيقية والاستقصاء حول تطوير القوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين وعدم الاكتفاء بتطوير الإفصاح الاختياري كبديل للإفصاح الإلزامي .

الكلمات المفتاحية: الإفصاح الإلزامي - القوائم المالية - الإفصاح الاختياري - التحسين المستمر .

**Abstract:**

Research aims to reach a framework for develop current financial statement as a basis for the development of mandatory accounting disclosure and for increase the informative content for these statements from the user's perspective. searcher use a content analysis as a scientific approach for studying the content of current financial statements as the basis for the proposed development process , and using a case study method to apply the proposals of developing financial statements. Searcher found the

<sup>1</sup> استاذ المحاسبة المساعد- كلية التجارة - جامعة دمياط - ج.م.ع

proposed framework for developing current financial statements whether formally or objectivity, As well as adding a new statement to current financial statements under the name of the statement of comparative financial performance indicators. According to previous findings, the searcher presented a set of recommendations like: : Professional organizations based on the proposed framework as a starting point for continuous development of financial statements ; To modify the rules of accounting recognition corresponds to the proposed development; The researchers should make more applied studies and surveys about developing financial statements and not merely develop voluntary disclosure as an alternative to mandatory disclosure.

**Keywords:**

**Mandatory disclosure – financial statement – voluntary disclosure – continuous development**

**أولاً : الإطار العام للبحث**

**١- مقدمة البحث**

الافصاح المحاسبي هو المرحلة الأخيرة للدورة المحاسبية والذي يعكس مستوى الجودة النهائية لأداء المحاسبي ، ويمثل الافصاح المحاسبي جوهر نظرية المحاسبة (حجاج و الدبعي ، ٢٠١٤ ) ، وهناك نوعين من الافصاح المحاسبي ، النوع الأول هو الافصاح المحاسبي الإلزامي ، ويتم عن طريق القوائم المالية الأساسية - قائمة المركز المالي ؛ قائمة الدخل ؛ قائمة التغير في حقوق الملكية ؛ قائمة التدفقات النقدية ؛ الإيضاحات المتممة - والتي توفر الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق أهداف النظام المحاسبي ، وتخضع في تنظيمها للمبادئ والفروض والمفاهيم المحاسبية الواردة بالأطر والمعايير المحاسبية ، والنوع الثاني هو الافصاح المحاسبي الاختياري من خلال التقارير المالية الأخرى والتي تقوم الإدارة بإعدادها بصورة اختيارية لتلبية احتياجات المستخدمين ، ولا يتطلب إعداد تلك التقارير الالتزام بالمبادئ والفروض المحاسبية كما بالقوائم المالية.

وتعد القوائم المالية هي أساس الافصاح المحاسبي الإلزامي والتي توفر المعلومات المالية عن الوحدة الاقتصادية محل التقرير كأساس لاتخاذ القرارات ذات الصلة بتلك الوحدة أو لتقييم كفاءة وفاعلية الإدارة في استغلال الموارد المتاحة، وبالتالي يعد تقديم المعلومات المالية أساس لتدنية مستوى عدم التماثل في المعلومات بين المستخدمين

الخارجيين والإدارة، فتوفير المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين يخلق مناخ استثماري ملائم ويرفع كفاءة أسواق المال والمنشآت (العازمي ، ٢٠١٢).

ونظراً للحدود المفروضة على إعداد القوائم المالية نتيجة تطبيقها للمبادئ والقواعد والفروض التي تحكم التنظير المحاسبي لجوانب الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي ، أصبحت القوائم المالية ولحد كبير محدودة في كمية ونوعية المعلومات التي توفرها ، وتم توجيه لها العديد من الانتقادات والقصور ، سواء فيما يتعلق بعدم ملائمة تلك المعلومات ؛ عدم شمولها ؛ فجوة القياس بين القيمة الدفترية والسوقية للشركات ؛ خروج جزء كبير من الأصول وعدم الإفصاح عنها نظراً لعدم استيفائها لشروط الاعتراف والقياس المحاسبي ؛ قصور بجانب الشفافية ؛ تقديم المعلومات المالية بصورة أولية دون الربط الكافي بين تلك المعلومات لتوفير صورة ملائمة عن الأداء المالي للمنشآت وغيرها ، يرجع تفصيلاً إلى (Inanga and Schneider,2005 ; Whittington, 2008b; Sunder , 2013) ، وبناء على تلك الانتقادات يرى البعض أن القوائم المالية أصبحت مضللة بدلاً من أن تكون مدعمة لمستخدميها (Chao & Cheng , 2010) ، مما ترتب عليه توجيه الاهتمام نحو تطوير الإفصاح الاختياري باعتباره البديل الملائم لمواجهة تلك الانتقادات ، وأصبح هناك اقتناع من قبل الباحثين أن القوائم المالية الحالية صعب تطويرها أو تعديلها ، ولكن من السهل استخدام التقارير المالية الأخرى لحل العديد من المشاكل المحاسبية مثل الاعتراف بالأصول غير الملموسة ؛ المسؤولية الاجتماعية للشركات ؛ التنبؤات المالية ؛ التحليل والتفسير المالي ، المعلومات غير المالية ، ولكن في ذات الوقت ظهرت مجموعة من التساؤلات حول :

- هل هناك فروق معنوية بين المعلومات بالقوائم المالية ومعلومات الإفصاح الاختياري؟
- هل هناك فروق معنوية بين الاعتراف المحاسبي والإفصاح المحاسبي؟
- هل لشكل العرض بالقوائم المالية تأثير على المحتوى الإخباري للقوائم المالية ؟
- هل الغرض العام من القوائم المالية والتقرير المالي هو الإشراف أم منفعة القرار؟

## ٢- مشكلة البحث

يتضح مما سبق أن القصور والانتقادات الموجهة للقوائم المالية والحدود المفروضة على ما تحتويه تلك القوائم من معلومات السبب وراء البحث عن مصادر بديلة للمعلومات المحاسبية ، ومع ذلك فالقوائم المالية تعتبر المصدر الرئيسي لتلك المعلومات، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة نحو تطوير الإفصاح الاختياري ، ولكن مازالت القوائم المالية هي

المصدر الرئيسي للمعلومات الموثوق بها من قبل المستخدمين الخارجيين والأساس في صنع قراراتهم (صالح ، ٢٠١٢) .

وأكد البعض أن المعلومات التي يتم الاعتراف بها بصدر القوائم المالية ذو قيمة أكبر من تلك التي يتم الاعتراف بها بالإيضاحات (Bratten et al, 2013;Clor-Proell and Mains 2014) ، وأكدت العديد من الدراسات أن المعلومات التي يتم الاعتراف بها تكون أكثر معنوية ودلالة وأكثر فائدة من منظور المستثمرين والمستخدمين الخارجيين من تلك التي يتم الإفصاح عنها سواء بالإيضاحات أو بالتقارير الأخرى (McNichols and Stubben, 2008; Balakrishnan et al, 2014) .

وكذلك توصلت العديد من الدراسات إلى اختلاف قيمة المعلومات المحاسبية حسب طريقة عرض تلك المعلومات بالقوائم المالية (Schaberl & Xu & Zeng,2013) Victoravich,2015; ، ويرى آخرون ضرورة زيادة مستوى قابلية القوائم المالية للقراءة والمقارنة مما يخفض عدم تماثل المعلومات وانخفاض تكلفة راس المال (Francis et al, 2008; Barth et al, 2013) ، ويزيد من تفاعل المستثمرين مع المعلومات المالية (Rennekamp,2012) ، وهناك اتفاق بين الباحثين حول أن جودة المحتوى المعلوماتي سيتحدد بناء على مدى تأثيره على سلوك المستثمر ومعتقداته (Christensen and Demski, 2003) مما يترتب عليه تغيير بأسعار الأسهم وعوائدها (محمد وعباس ، ٢٠٠٣) ، بالإضافة إلى اتفاق العديد من الباحثين حول دور القوائم المالية لتوكيد الدور التقييمي والمسائلة للمحاسبة المالية في حين يرى آخرون أهميتها في صنع القرارات ( يرجع تفصيلاً عبد الوهاب ، ٢٠١٧) .

ومن هنا كانت ضرورة الاهتمام بالتطوير المستمر للقوائم المالية والمحتوى الاخباري لتلك القوائم ، وعدم الاعتماد على الإفصاح الاختياري كبديل لتلك القوائم ، من خلال البحث حول امكانية تطوير القوائم الحالية سواء من ناحية الشكل والمضمون ، وعدم الاكتفاء بتقييم جودة القوائم المالية للوقوف على أوجه القصور والانتقادات ومحاولة احتواءها من خلال بدائل الإفصاح الأخرى ، ولكن ضرورة التطوير المستمر لتلك القوائم كأساس لتطوير الإفصاح المحاسبي الإلزامي ، والذي مازال يحتل منزلة كبيرة من المصدقية والثقة من منظور المستخدمين الخارجيين ، وبالتالي سوف يسعى الباحث للإجابة عن التساؤلات التالية :

- هل القوائم المالية بصورتها الحالية تحقق الهدف من المحاسبة المالية وتلبي احتياجات مستخدميها؟

- هل هناك ضرورة للتطوير المستمر للقوائم المالية كأساس لتطوير الإفصاح المحاسبي؟
- أم أن تطوير بدائل الإفصاح الأخرى كافية لتلبية احتياجات المستخدمين؟
- إمكانية تطوير القوائم المالية - شكلاً وموضوعاً - كأساس لتحقيق الجودة والشفافية المحاسبية؟

### ٣- أهمية البحث

تتلور أهمية البحث في أهمية القوائم المالية باعتبارها ركيزة الإفصاح المحاسبي ، فلقد كانت تلك القوائم محور اهتمام المنظمات المهنية كأساس لتحقيق الشفافية المحاسبية ، فالمعيار المحاسبي الأول كان من أكثر المعايير تعديلاً كمحاولة لتحقيق هذا الهدف ، فعلى الرغم من تعدد التقارير المالية الأخرى التي تقوم الإدارة بإعدادها في إطار الإفصاح الاختياري ، ولكن تبقى القوائم المالية والإفصاح الإلزامي هي أساس ومحور الإفصاح المحاسبي ، ومن هنا كانت أهمية التطوير المستمر لتلك القوائم شكلاً و موضوعاً وتطوير جوانب الاعتراف والقياس ذو الصلة .

### ٤- أهداف البحث

- التعرف على جهود الباحثين نحو تطوير القوائم المالية كأساس لتطوير الإفصاح المحاسبي الإلزامي.
- التعرف على حدود القوائم المالية الحالية لتلبية احتياجات مستخدميها وتحقيق أهداف المحاسبة المالية.
- الوقوف على الأسس النظرية التي يجب أن تحكم عملية تطوير وتحسين للقوائم المالية .
- التوصل لبعض الأساليب لتطوير القوائم المالية الحالية كأساس للتطوير المستمر للإفصاح المحاسبي الإلزامي ، وزيادة دلالة المحتوى الإخباري لتلك القوائم من منظور مستخدميها.

### ٥- حدود البحث

- سوف يخرج عن حدود البحث تقييم الأهمية النسبية لمفردات القوائم المالية ، ولكن سيأخذ الباحث بمفهوم التكامل بين تلك القوائم .
- لن يهدف البحث احتواء كافة الانتقادات الموجهة للقوائم المالية والإفصاح الإلزامي ، ولكن سيكون التطوير المقترح مجرد خطوة نحو مزيد من التحسين المستمر للقوائم المالية وزيادة جودة محتواها الإخباري.

ثانياً: الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث

أ) سيتم تناول أهم الدراسات التي اهتمت بالقوائم المالية والافصاح الإلزامي وفقاً للتصنيف التالي:

#### ١- دراسات تناولت أهمية القوائم المالية

تعددت الدراسات التي تناولت أهمية القوائم المالية ، فيرى البعض أن القوائم المالية ذات منفعة كبيرة لمقابلة توقعات المحللين عن المكاسب (Gramam et al., 2005; Brown and Caylor 2005; Burgstahler and Eames 2006) من الدراسات بأهمية القوائم المالية وجوداً ما تحتويه من معلومات سواء على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي نتيجة العلاقة الإيجابية لمعلومات تلك القوائم بكفاءة الاستثمار (Biddle and Hilary, 2006; Biddle et al., 2009) ، وفي المقابل فإن الاعتماد على المعلومات المالية منخفضة الجودة يضلل صانعي القرارات (Barragato and Markelevich, 2008).

ويرى (Chen et al., 2011 ; Elbannan , 2011) أن الطبيعة الغامضة للقوائم المالية تعتبر مدمر للاقتصاديات النامية نظراً لعدم تماثل المعلومات ، ويرى البعض أن المعلومات المحاسبية تلعب دوراً كبيراً لاتخاذ القرارات في الأسواق النامية ، حيث تمثل القوائم المالية الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات للأطراف الخارجية (Al-Razeen and Karbhari, 2007; Pirveli, 2014).

وهدفت دراسة (البلداوي ، ٢٠١٠ ) إلى تحديد مدى اهتمام البنوك الأردنية بمعلومات القوائم المالية ومدى توفر الخصائص النوعية بتلك المعلومات والمتمثلة في الملائمة والاعتمادية والمقارنة والثبات ، وتوصلت الدراسة إلى وجود توافق بين آراء فئات العينة على أهمية المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية ، وأثر خصائصها في السياسة الائتمانية للبنوك على الرغم من تباين الأهمية النسبية لكل خاصية .

وتوصل (صالح ، ٢٠١٣ ) إلى أن الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية يعتبر المصدر الأساسي للمعلومات التي يعتمد عليها المستخدمون في صنع قراراتهم ، وأن الإفصاح بالقوائم المالية يحتوي على العناصر الضرورية التي تساعد في صنع تلك القرارات ، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير الإطار القانوني للإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية مما يدعم صنع القرارات .

وهدف (يوسف ، ٢٠١٦ ) إلى تحديد إجراءات تحقيق الشفافية بالقوائم المالية من خلال محاولة صياغة إطار فكري لشفافية القوائم المالية بالتطبيق على عينة من

المستثمرين والمديرين ، وتوصلت إلى أن الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ١ يزيد من درجة تحقيق الشفافية بالقوائم المالية .

٢-دراسات تناولت تأثير شكل العرض بالقوائم المالية على قرارات

### المستخدمين

هدف (Yoo & Shim, 2017) إلى استقصاء تأثير شكل العرض بالقوائم المالية والإفصاح بالإيضاحات على الأحكام المهنية للمستخدمين ذو الدرجات المعرفة المختلفة ، وتوصلت إلى أن الأحكام المهنية للمستخدمين غير المهنيين تتأثر بشكل العرض بالقوائم المالية ، وأن الإفصاح بالإيضاحات ليست ذو تأثير على الأحكام المهنية والقرارات لكل من المستخدمين المهنيين وغير المهنيين.

ويرى البعض أن التقارير المالية أصبحت ذات حجم كبير ومعقد عبر الزمن مما ترتب عليه صعوبة ملاحظة المستثمرين للعلاقات بين عناصر القوائم المالية (Libby and Emmett,2014; Loughran and McDonald ,2014) ، وتوصلت العديد من الدراسات إلى اختلاف قيمة المعلومات المحاسبية حسب طريقة عرض تلك المعلومات بالقوائم المالية ، فتوصل (Xu & Zeng,2013) إلى أن الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الأخرى بالإيضاحات ذو قيمة ملائمة أعلى من الإفصاح عنها بقائمة حقوق الملكية فتوصلت دراسة (Du et al, 2015) أن مستخدمي القوائم المالية يستخدمون معلومات عناصر الدخل الشامل الأخرى بشكل مختلف حسب طريقة وشكل العرض ، في حين توصل (Schaberl & Victoravich,2015) إلى انخفاض القيمة الملائمة لعناصر الدخل الشامل الأخرى بالشركات عند التقرير عنها بقائمة الدخل بدلا من حقوق الملكية ، وتوصل (Mechelli & Cimini,2014) إلى عدم ملائمة القيمة لعناصر الدخل الشامل مع اختلاف شكل العرض ، في حين يرى (Kim,2016; Shi , 2017) أن العرض بقائمة واحدة مستمرة يخلق حالة من التشويش للمستخدمين .

وأكدت العديد من الدراسات أن المستخدمين يتأثرون بشكل مختلف بالمعلومات التي يتم الاعتراف بها بصدر القوائم المالية (Belzile et al, 2006; Schipper 2007; Bratten et al, 2013; Clor-Proell and Mains, 2014) ، فمستخدمي المعلومات يميلوا إلى التركيز على المعلومات التي يتم الاعتراف بها بصدر القوائم المالية وحذف المعلومات المفصح عنها بالإيضاحات .

وهدف (Koonce et al,2017) تحديد الطريقة الأكثر ملائمة لعرض العناصر ذات الصلة بالقوائم المالية ، والتي كانت محور اهتمام من قبل واضعي المعايير المحاسبية لتحديد الطريقة الأكثر ملائمة سواء العرض بالصافي أو العرض المنفصل ، FASB

(2014, 2010; IASB 2010, 2008) ، وقامت الدراسة بتجريب طريقة العرض من خلال الارتباط LINKED PRESENTATION والتي تقوم بعرض بنود القوائم المالية المكملة لبعضها بشكل متصل -كبديل للعرض الصافي أو المنفصل ، وتوصلت الدراسة إلى أن العرض المتصل له منافع كبيرة لأنه يساعد المستثمرين للتمييز بين الشركات التي تواجه مخاطر اقتصادية مختلفة .

### ٣-دراسات تناولت جودة وخصائص القوائم المالية

توصل (Schipper and Vincent,2003) إلى أن القوائم المالية ليس عليها فقط الإفصاح عن التغيرات بالتدفقات النقدية ، ولكنها أيضاً تعطي للمستثمرين القدرة على تعيين التغيرات في الثروة الكلية للشركة ، واهتمت دراسة (Dechow and Schrand,2004) بجودة القوائم المالية من منظور الاطراف الخارجية ، من خلال مساعدة المستثمرين في تعيين الأداء المالي الحالي والمستقبلي للشركة وتساعدتهم في تحديد القيمة الحقيقية للشركة .

وتوصلت العديد من الدراسات أن المستثمرين يتعاملوا بشكل أقل تفاعل مع المعلومات التي تقدم بصورة أقل قابلية للقراءة . (Renekamp, 2012; Lawrence, 2013) ، ويرى البعض أن المعلومات الأقل قابلية للقراءة تقلل من الثقة في عمل أحكام مهنية ذات صلة (Alter and Oppenheimer, 2009) وهذا يتوافق مع رأي (Elliott et al,2015) بأن اللغة المستخدمة في الإفصاح تؤثر على شعور المستثمرين عند تقييم الشركات ، وتناولت العديد من الدراسات تأثير قابلية القوائم المالية للقراءة وغيرها من الخصائص اللغوية على ردود فعل المستثمرين (Li, 2010; Libby and Emett, 2014) .

ويرى (You and Zhang,2009) أن الإفصاح الأقل قابلية للقراءة يمكن أن يؤدي إلى أن المستثمرين ينظرون للمعلومات بأنها أقل مصداقية ، وتوصل (Tan et al., 2015) أن الإفصاح الأكثر قابلية للقراءة يمكنه أن يحسن فهم المستثمرين للمعلومات عندما الإفصاح يقدم إشارات غير متسقة حول أداء الشركة. وتوصل البعض أن زيادة مستوى المعلومات المفيدة بالقوائم المالية وزيادة قابليتها للقراءة يؤدي إلى انخفاض عدم تماثل المعلومات وانخفاض تكلفة رأس المال (Francis et a. 2008; Barth et al, 2013) .

وتوصل (Fang , 2017) إلى أن القابلية للمقارنة تؤكد علاقة الارتباط بين المكاسب التي تقوم الشركات بالتقرير عنها ( المحتوى المعلوماتي العام) والمصروفات التي تقوم الشركات بالتقرير عنها ( المحتوى المعلوماتي الخاص) ، وأن القابلية للمقارنة بالمتوسط

تحسن القوة المعلوماتية للمكاسب ، وأن النافع الصافية للقابلية للمقارنة تقل بوجه خاص في ظل الأزمات المالية وموجات اندماج الصناعة .

وهدف (Gross and Perotti,2017) إلى تقييم قابلية القوائم المالية للمقارنة وبوجه خاص في ظل التركيز على استخدام مخرجات التقرير المالي لقياس القابلية للمقارنة ، وقامت بمسح للدراسات التي اهتمت بالقابلية للمقارنة المبنية على المخرجات والتركيز على المناطق المحتملة للبحوث القادمة كأساس لإرشاد الباحثين لاختيار الموضوعات الهامة والمداخل الكافية للقياس .

#### ٤- دراسات اهتمت بمعنوية الإفصاح مقابل الاعتراف

عرفت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٥ (FASB,1984) الاعتراف بأنه " عملية تسجيل رسمي أو ادراج عنصر بالقوائم المالية ..... " كذلك أشارت القائمة بأن الإفصاح ليس كالاعتراف وأن " معظم المعلومات الهامة .... يجب الاعتراف بها بالقوائم المالية" ، وقدمت معظم الدراسات التطبيقية دليل على أن البنود المعترف بها يكون لها ارتباط مرتفع من أسعار الأسهم أو العوائد عن البنود المفصح عنها (Ahmed et al. 2006; Yu 2013) ، وأكدت العديد من الدراسات أن المعلومات المعترف بها تؤكد كفاءة الاستثمار (Balakrishnan et al. 2014; McNichols and Stubben 2008) ، وأشار (Schipper , 2007) إلى أن الإفصاح في بعض الأحيان يعوض عدم الاعتراف أو القياس لبعض العناصر في شكل معالجة محاسبية أقل تفضيلاً .

وقامت دراسة (Dou, 2014) باستقصاء التأثير المقارن لكل من الاعتراف مقابل الإفصاح على كفاءة الاستثمار ، وفقاً لنظرة وتقييم المستثمرين لمصادقية كل من المعلومات المفصح عنها والمعترف بها ، وقامت الدراسة بالتطبيق على خيار الأسهم قبل وبعد تطبيق معيار المحاسبة المالية SFAS No.123 ، وتوصلت الدراسة أن كفاءة الاستثمار تحسنت بعد تطبيق المعيار .

وهدف (Novak, 2016) إلى تسليط الضوء على الأسباب وراء الفروق بين المبالغ المفصح عنها وتلك المعترف بها ، والتي ترجع في الغالب إلى سماح المراجع لقدر أكبر من الأخطاء بالمبالغ التي يتم الإفصاح عنها ، وكذلك العناية الأقل من قبل معدي القوائم المالية بالمبالغ المفصح عنها .

وتوصل البعض إلى وجود اختلاف في مستوى مصادقية المعلومات التي يتم الاعتراف بها وتلك التي يتم الإفصاح عنها (Israeli, 2015 ; Bratten et al, 2013) ، في حين توصل البعض إلى اختلاف التعامل مع المعلومات المعترف بها عن تلك المفصح عنها فيما يتعلق بالتأجير التمويلي عند تعيين خطر الملكية للشركة (Arata, 2013;

(Kusano, 2017a) ، وأشار مجلس معايير المحاسبة الدولية بإطاره المفاهيمي عام ٢٠١٠ بالفقرة 4.37 أن " الاعتراف هو عملية ادراج بالميزانية وقائمة الدخل للبند الذي يقابل تعريف العنصر وفي معايير الاعتراف" ، وأشار الإطار أن الإفصاح ليس بديلا للاعتراف.

ويرى (Clor-Proell and Maines,2014) أن واضعي المعايير ينظرون للمعلومات المتعرف بها بأنها أكثر فائدة من المعلومات المفصح عنها بسبب أن المعلومات المعترف بها أكثر ملائمة وثقة ، وتوصل البعض إلى أن المستثمرين يتعاملون بشكل مختلف مع المعلومات التي يتم الاعتراف بها مقابل تلك التي يتم الإفصاح عنها (Michels, 2017; Müller et al., 2015; Yu, 2013) .

#### (ب) تقييم الدراسات السابقة

يتضح من العرض السابق للدراسات المهمة بالقوائم المالية مايلي :

- تناولت معظم الدراسات القوائم المالية من عدة زوايا مع عدم تسليط الضوء على كيفية تطوير تلك القوائم
- معظم الدراسات السابقة تناولت القوائم المالية الأربعة كشيء ثابت لا يجب تعديله أو تطويره ، ولم تتناول أياً منها طرق بديلة لتطوير الإفصاح المحاسبي لتحقيق مزيد من الشفافية للقوائم المالية .
- توصلت الدراسات السابقة لمجموعة من النتائج الهامة ومنها:
  - القوائم المالية ذو أهمية كبيرة وأنها المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية وخاصة بالاقتصاديات النامية.
  - أن الاعتراف المحاسبي (الإفصاح عن البند في صلب القوائم المالية) أكثر دلالة من الاعتراف بالإيضاحات.
  - الإفصاح في صلب القوائم المالية والإيضاحات أكثر معنوية من الإفصاح في ظل التقارير الأخرى -الإفصاح الاختياري - ، مما يعطي أهمية كبيرة لتطوير الإفصاح الإلزامي بصلب القوائم المالية.
  - أن شكل العرض بالقوائم المالية يكون له تأثير على الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية ، مما يتطلب ضرورة البحث بشكل مستمر حول طريقة العرض الأكثر ملائمة لزيادة منفعة المعلومات المحاسبية.
- وبناء على ما سبق سيكون التمييز للدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو قيام الباحث بالاهتمام بالجانب التطويري للقوائم المالية وليس جانب التقييم لجودة المعلومات المحاسبية أو جودة القوائم المالية، وكذلك سيكون اهتمام الباحث منصب على تطوير

القوائم المالية ذاتها وليس التقارير المالية الأخرى التي يتكون منها التقرير المالي ، باعتبار تلك القوائم هي أساس الإفصاح المحاسبي ، ومصدر المصادقية للأطراف الخارجية .

### ج) فرضية البحث :

بناء على ماسبق يمكن صياغة الفرضية الأساسية للبحث كما يلي " يمكن تطوير القوائم المالية الحالية من خلال تعديل شكل ومضمون القوائم الحالية أو الإضافة عليها بما يزيد من جودة الإفصاح المحاسبي الإلزامي ويلبي احتياجات المستخدمين ."

### ثالثاً : منهجية البحث

سيقوم الباحث باستخدام أسلوب تحليل المحتوى Content Analysis كأسلوب بحثي وصفي لدراسة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية الحالية كأساس للتطوير المستمر للإفصاح الإلزامي وزيادة المحتوى الإخباري لتلك القوائم ، ويعتبر أسلوب تحليل المحتوى من الأساليب البحثية الوصفية شائعة الاستخدام في مجال العلوم الاجتماعية خاصة عند تحليل و فحص عملية الإفصاح المحاسبي و دورها في تقديم بيانات مفيدة للمستخدم الخارجي (Kuhn et al, 2014; Joshi et al, 2013) . ولأسلوب تحليل المحتوى مجموعة من الخصائص التي سوف تكون أساس للباحث عند تصميم البحث والمتعلقة بالوصف ؛ الموضوعية ؛ التنظيم ؛ استخدام الأشكال ( اسكندر ، ٢٠١٣ ) ، وبناءً على دراسة (Kuhn et al, 2014) يعتمد أسلوب تحليل المحتوى علي وجود عملية منهجية كالمستندات و الرسوم ، وستكون تحليل محتوى القوائم الحالية والدراسات السابقة ذات الصلة هي نقطة البداية في دراسة فاعلية المحتوى الإخباري للإفصاح الإلزامي وتحديد جوانب القصور والانتقادات الموجهة للقوائم المالية وخاصة فيما يتعلق بملائمة ومصادقية تلك القوائم ، والفجوة الكبيرة بين القيمة الدفترية والسوقية لحقوق الملكية ، وشكل العرض داخل تلك القوائم ، كأساس لوضع إطار تطوري للقوائم المالية لتفعيل دورها في تحقيق هدفى الإشراف و إتخاذ القرارات كهدفين منفصلين للتقرير المالي رابعاً: الإطار المقترح لتطوير القوائم المالية كأساس لتطوير الإفصاح الإلزامي

### ١- الأساس النظري الحاكم لتطوير القوائم المالية

سيكون التطوير المقترح للقوائم المالية قائم على الأسس النظرية التالية:

- التكامل بين مدخلي الإشراف ومنفعة القرار كهدف عام للقوائم المالية ، وإعطاء الأولوية لهدف الإشراف والمساءلة / وما يتبعه من تكامل القوائم المالية سواء الحالية أو المقترحة

لإعطاء صورة أكثر وضوحاً عن الأداء المالي للشركات، تكون أساس لتقييم كفاءة وفاعلية الإدارة في استغلال الموارد المتاحة ، وتساعد في صنع القرارات الاقتصادية ذات الصلة بالمنشأة .

• لشكل العرض داخل القوائم المالية تأثير معنوي على مدى فهم واستفادة المستخدمين من تلك المعلومات ، وذو تأثير معنوي على صنع القرارات ، وخاصة للمستخدمين غير المهنيين .

• تطوير القوائم المالية لابد وأن يتوافق مع الخصائص النوعية للمعلومات المالية ، وبوجه خاص الخصائص المتعلقة بالقابلية للمقارنة والقابلية للفهم والقراءة كأساس لأي عملية تطوير .

• الفرق المعنوي بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري ، وبوجه خاص فيما يتعلق بمصداقية وموضوعية المعلومات المفصح عنها ، مما يتطلب ضرورة تطوير الإفصاح بتلك القوائم وعدم الاكتفاء بتطوير أساليب الإفصاح الأخرى كبديل للإفصاح الإلزامي .

• الربط بين معلومات وأرقام القوائم المالية - كلما أمكن - بدل من العرض تلك المعلومات بصورة فردية ، فالربط بين المعلومات داخل القوائم المالية يعطي الفرصة بشكل أكبر لتحسين القدرة على الفهم والقابلية للمقارنة ومنفعة القرار .

• توكيد مبدأ الإفصاح الكامل وشفافية القوائم المالية لضمان تدنية حالة عدم تماثل المعلومات بين المستخدمين الخارجيين والإدارة ، فشفافية القوائم المالية لها هدفين أساسيين: الأول ، حماية حقوق أصحاب المصلحة بالمنشأة ، والثاني ، الحفاظ على قيمة المنشأة ( حماد ، ٢٠١٠ ) ، ويرى (غنيمي ، ٢٠١٥) أن الشفافية تعني في طياتها : التمسك بمبدأ الإفصاح الكامل ؛ عدم التحيز ؛ تفسير معلومات القوائم المالية باستخدام طرق التحليل والمؤشرات المالية ؛ توفير معلومات محاسبية تتسم بالمصداقية والملائمة .

## ٢- التطوير المقترح للقوائم المالية الحالية

أشارت إطار إعداد وعرض القوائم المالية بمعايير المحاسبة المصرية بأن القوائم المالية تمثل عرضاً هيكلياً للمركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية لمنشأة بهدف المساعدة في صنع القرارات ( مدخل صنع القرارات) وكذلك نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها ( مدخل الإشراف ) ، وعلى المنشأة أن تبرز عرض كل قائمة من المجموعة الكاملة للقوائم المالية بنفس القدر من الأهمية ، وتتشكل ملامح الإطار المقترح لتطوير القوائم المالية كما يلي :

## ٢-١ التطوير المقترح لقائمة المركز المالي ( الميزانية )

- الميزانية العمومية هي القائمة التي تقوم بعرض المركز المالي للشركة في تاريخ محدد من خلال المقابلة بين ما تمتلكه الشركة من أصول وموارد وما عليها من التزامات وحقوق ملكية ، وأشار معيار المحاسبة المصري رقم ١ بالجزء الرابع من إطار إعداد وعرض القوائم المالية بأن العناصر المتصلة مباشرة بقياس المركز المالي هي :
  - الأصول : وتمثل موارد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة .
  - الالتزامات: وهي تعهدات حالية على المنشأة ناشئة عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب تسويتها تدفقات خارجة من الموارد التي تملكها المنشأة والتي تنطوي على منافع اقتصادية.
  - حقوق الملكية وهو حق أصحاب المنشأة المتبقي في الأصول بعد طرح كافة الالتزامات.
- وأشار معيار المحاسبي المصري رقم ١ بالجزء ٤ - ٣٨ بأنه يتم الاعتراف بالعنصر إذا كان من المتوقع تدفق منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة به الى / من المنشأة ؛ وكان له تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بثقة ، ولقد أشار المعيار بالفقرة رقم ٤ - ٣ أن البند الذي يخفق في تحقيق معايير الاعتراف قد يتطلب الإفصاح عنه بالإيضاحات المكملة إذا كان هام لمستخدمي القوائم المالية ، ومع تعدد أسس القياس المحاسبي لكن تعتبر التكلفة التاريخية هي أكثر الأسس استخداماً .
- وبتحليل محتوى تلك القائمة يتضح ما يلي:
  - تعتبر الميزانية هي أكثر القوائم التي ينعكس فيها أي قصور بالاعتراف والقياس المحاسبي للأصول والالتزامات، وظهر ذلك بشكل جلياً في الفرق الكبير بين صافي القيمة الدفترية والقيمة السوقية للسهم ، أو ما يمكن تسميته بفجوة القيمة والتي ترجع لسببين:
    - السبب الأول ، يرجع إلى التمسك بقياس التكلفة التاريخية - الذي يعتبر أحد أساسيات نظرية المحاسبة والأطر المفاهيمية الصادرة عن معظم المنظمات المهنية - ، ويرتبط التمسك بالتكلفة التاريخية بالعديد من الأصول العلمية مثل الموضوعية ؛ الاعتراف بالإيراد؛ التحفظ المحاسبي ؛ استمرارية النشاط ، وغيرها ، والذي يجعل من التكلفة التاريخية الأساس الأكثر قبولاً لقياس الأصول بالأطر المحاسبية الحالية ، ولكن في المقابل التخلف عن جزء من ملائمة المعلومات المالية ، ولكن من الملاحظ أنه تم التخلف

عن قدر كبير من ملائمة المعلومات المحاسبية في ظل التمسك بمقياس التكلفة التاريخية ، حتى أصبح يوجه للميزانية الانتقاد بانها لا تعبر إلا عما يقرب من ٢٠% من الصورة الحقيقية للشركة (Sunder,2013; Jihene and Robert , 2013) ، مما ترتب عليه ضعف نموذج التقرير المالي مما أثر على ملائمة المعلومات المحاسبية من منظور المستخدمين ( Zeghal and Maaloul , 2011 )

السبب الثاني ، يرجع إلى القصور بجانب الاعتراف المحاسبي ، نتيجة التمسك بشروط الاعتراف الواردة بالمعايير المحاسبية مما يترتب عليه خروج بعض العناصر والبنود من حيز الاعتراف والقياس المحاسبي مثل الأصول غير الملموسة وراس المال الفكري وغيرها من العناصر ، والتي على الرغم من توكيد أهميتها كأحد مصادر تحقيق المنافع الاقتصادية مستقبلاً ، ولكن عدم القدرة على تحديدها بشكل منفصل أو صعوبة تحديد تكلفتها / قيمتها بدقة ، ترتب عليه خروجها من حيز الاعتراف والقياس المحاسبي ، وتم البحث عن بدائل لتوكيد أهمية تلك الأصول من خلال الإفصاح الاختياري ( Mina et al , 2014 , Kateb ; 2014 ) ، وبالتالي تم استبدال الإفصاح الإلزامي بالاختياري ، مما أثر بشكل كبير على أهمية الميزانية كأساس لعرض الموارد والمطالبات على تلك الموارد للمنشآت ، وظهرت التساؤلات حول مدى معنوية الإفصاح الاختياري مقابل الإفصاح الإلزامي من وجهة نظر المستخدمين Chedlia ; (Clor-Proell & Maines ,2014) ; et al , 2012).

• تمثل حقوق الملكية كما ورد بالفقرة ٤-٤ من المعيار المحاسبي المصري رقم ١ المعدل لعام ٢٠١٦ بأنها تمثل الرصيد المتبقي من الأصول بعد خصم الالتزامات، وأشار المعيار بالفقرة ٤ - ٢٠ بأن حقوق الملكية تظهر في بنود منفصلة من الأموال التي يقدمها المساهمون والأرباح المحتجزة والاحتياطات، وأشار المعيار بالفقرة رقم ٤ - ٢٢ بأن حقوق الملكية التي تظهر بالميزانية تعتمد على قياس الأصول والالتزامات، وفي العادة لا تتفق القيمة الإجمالية لحقوق الملكية مع القيمة السوقية للأسهم.

وبناء عليه يتم التقييم الدفترية لحقوق الملكية من خلال الفرق بين إجمالي الأصول والالتزامات أو ما يسمى بصافي الأصول، مما يعني أن مشاكل القياس والاعتراف بالأصول والالتزامات سوف تنعكس بالقيمة الدفترية لحقوق الملكية ، وظهر ذلك من خلال الفروق بين القيمة الدفترية والسوقية للسهم ، على الرغم من أن القيمة السوقية / العادلة للسهم محددة وبشكل موضوعي من خلال سوق الأوراق المالية ، وبالتالي فقياس القيمة العادلة

لتلك الحقوق من خلال سوق المال سيحقق خصائص الموضوعية ؛ المصدقية ؛ الملائمة

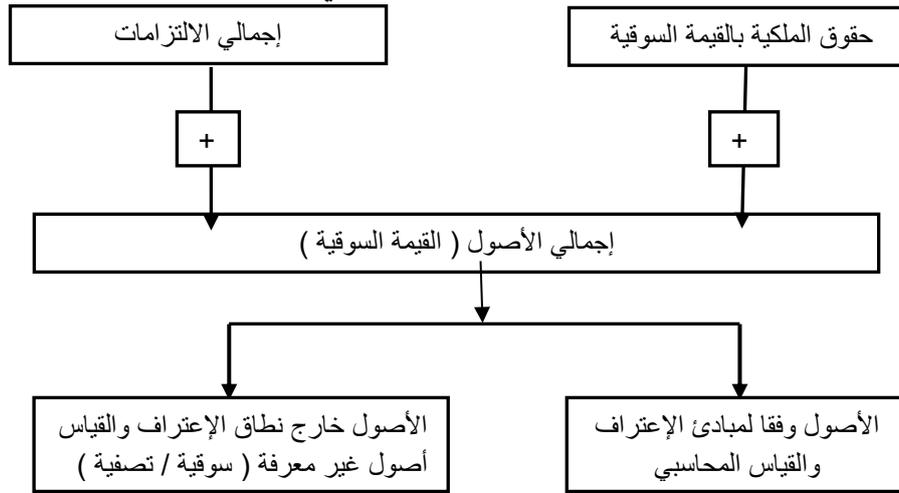
ولكن وكما ذكرنا سابقاً فإن حقوق الملكية تمثل الفرق بين الأصول والالتزامات، وكما أشار المعيار المصري رقم ١ فإن مفهوم المحافظة على راس المال المالي يتضمن المحافظة على القيمة الإسمية لراس المال، ويتحقق الربح وفقاً لهذا المفهوم إذا كان المبلغ المالي (أو النقدي) لصافي الأصول في نهاية الفترة يزيد عن المبلغ المالي (أو النقدي) لصافي الأصول في بداية الفترة بعد استبعاد اضافات / توزيعات المساهمين ؛ ويمكن قياس الحفاظ المالي على راس المال بالوحدات النقدية الإسمية أو بوحدات ذات قوة شرائية ثابتة . وبالتالي سوف تنعكس كل فروق القيمة لجانب الأصول - سواء نتيجة التمسك بالتكلفة التاريخية أو عدم الاعتراف المحاسبي - بالقيمة الدفترية لحقوق الملكية ، ويوضح الشكل رقم (١) النظرة الحالية للعلاقة بين العناصر الثلاثة :



شكل رقم (١) المصدر: من إعداد الباحث

ولكن لو نظرنا بشكل مختلف بأن تكون حقوق الملكية هي الأساس في تحديد قيمة الأصول وليس العكس ، وتكون أساساً لاحتواء فجوة القيمة المحاسبية من خلال الاعتراف بالفارق بين القيمة السوقية الدفترية لحقوق الملكية كأصول تمتلكها الشركة ولكن غير محددة وغير منفصله ، والتي تعكس فروق تقييم الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة غير المعترف بها ، ويتم عمل قيد تسوية في نهاية كل فترة محاسبية لتعديل القيمة السوقية لحقوق الملكية بناءً على القيمة السوقية للسهم بتاريخ الميزانية ، فمما لا شك فيه أن ما تمتلكه الشركة من موارد ملموسة وغير ملموسة وما تحققه من أرباح نتيجة استغلال تلك الموارد - بعد استبعاد العوامل الخارجية / السوقية - كانت السبب الرئيسي وراء ارتفاع سعر السهم بسوق الأوراق المالية ، والذي يمثل مكاسب غير قابلة للتوزيع/تصفية لحملة الأسهم ، وعلى الرغم من أن تلك المجموعة من الأصول غير محددة أو خفية إلا أنها تنطوي على منافع مستقبلية ، وعلى الرغم من عدم القدرة على

تحديد قيمتها بصورة منفصلة بدقة كافية إلا إنه يمكن تحديد قيمتها بشكل مجمع ، وبالتالي ومع اتفاق المعايير المحاسبية والأطر المفاهيمية على أن مصطلح الأصول ينطوي على ما تمتلكه الشركة من موارد يكون لها قدرة على تحقيق منافع مستقبلية ، فإنه يمكن الاستدلال من خلال وجود منافع حالية ومستقبلية انعكست في القيمة السوقية للسهم بأن هناك أصول وراء تحقيق تلك المنافع ، يمكن تحديد قيمتها مجملاً بشكل من الموضوعية والمصدقية والملائمة ، من خلال الشكل التالي :



شكل رقم (٢) المصدر: من اعداد الباحث

ويتم في نهاية كل فترة عمل قيد التسوية التالي :

من د أصول غير معرفة ( أصول سوقية أو مجمع الأصول السوقية أو أصول التصفية )

الى د / فروق راس المال السوقي (أحد عناصر حقوق الملكية)

- لتدعيم خصائص المعلومات المحاسبية والمتعلقة بالقابلية للمقارنة والقراءة ، وحتى تكون الميزانية أكثر قدرة على الربط بين الأرقام المحاسبية وأكثر دلالة على المركز المالي للشركات ، وتكون أكثر فائدة سواء من منظور مدخلي الإشراف أو صنع القرارات ، يرى الباحث بعض التعديلات الشكلية مثل :
- إضافة عمود يوضح المقارنة بين عناصر المركز المالي بالسنة الحالية والسنة السابقة في شكل نسبة مئوية بدلاً من رقم مطلق ، وكذلك مقارنة عناصر المركز المالي بالسنة الحالية بمتوسط البند بالشركة خلال الخمس سنوات السابقة ، ويمكن استبدال العمود الأخير بمتوسط الصناعة لو متاح .

- عرض الميزانية بالشكل المقترح بمعيار المحاسبة المصري رقم ١ لعام ٢٠٠٦ ، على الرغم من استبعاده بإصدار عام ٢٠١٦ ، والمتعلق بإظهار راس المال العامل ، كما سيتضح بالميزانية المقترحة بالجزء التطبيقي .

## ٢-٢ تطوير قائمة الدخل والدخل الشامل

سيكون محور تركيز الباحث فيما يتعلق بتطوير قائمتي الدخل والدخل الشامل حول التمييز بين كلا المفهومين ، حيث أشارت الفقرة ٨١ بالمعيار المحاسبي رقم ١ أن المنشأة عليها الإفصاح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين ، الأولى قائمة الدخل ، والتي تعرض مكونات الربح أو الخسارة ، والثانية قائمة الدخل الشامل والتي تعرض بالإضافة لرقم صافي الربح عناصر الدخل الشامل الأخرى ، ولقد أشار المعيار المحاسبي المصري رقم ١ بالفقرة ٤-٤٧ - بجزء إطار إعداد وعرض القوائم المالية - أنه يتم الاعتراف بالدخل بقائمة الدخل عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة في أصل أو نقص في التزام ويمكن قياسه بدرجة من الثقة ، ويتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل عندما يكون هناك نقص بالمنافع الاقتصادية المستقبلية يعود إلى نقص في أصول أو زيادة في التزامات ويمكن قياسه بدرجة من الثقة ، ويتم الاعتراف بالمصروف فوراً عندما لا ينتج عن النفقة أية منافع اقتصادية مستقبلية أو لا تكون مؤهلة للاعتراف به كأصل في الميزانية.

أما الدخل الشامل فهو يشمل صافي الدخل التقليدي -والذي يتم الإفصاح عنه بقائمة الدخل - بالإضافة إلى عناصر الدخل الشامل الأخرى ، والتي عرفها معيار المحاسبة المصري رقم ١ - المعدل لعام ٢٠١٦ - بأنها " بنود الدخل والمصروفات ، بما في ذلك تسويات إعادة التبيوب والتي لا يعترف بها في الأرباح والخسائر " ، على أن يتم إعداد قائمة منفصلة للدخل الشامل، وبالتالي فالمعايير المحاسبية المحلية والدولية تتشابه فيما بينها حول أن صافي الدخل هو جزء ومتمم لمفهوم الدخل الشامل بالإضافة إلى عناصر الدخل الشامل الأخرى .

ولكن بتحليل كلا المفهومين نجد أن هناك اختلاف كبير بينهما يحول دون جمعهما برقم واحد ، فصافي الدخل يمثل كل عناصر الإيرادات/المكاسب والمصروفات/الخسائر المحققة والمعترف بها خلال الفترة ، بالإضافة إلى الخسائر غير المحققة والتي يتم الاعتراف بها في ظل تطبيق مفهوم التحفظ المحاسبي ، وبالتالي فصافي الدخل يعبر عن

الزيادة في حقوق الملكية من مصادر بخلاف الملاك والتي تكون متاحة للتوزيع وتضاف إلى الأرباح المحتجزة .

في حين عناصر الدخل الشامل الأخرى ، ووفقا لما ورد بالمعيار المحاسبي المصري رقم ١ ، تمثل عناصر المكاسب والخسائر غير المحققة والتي ترجع بصورة كبيرة لعملية إعادة التقييم المحاسبي لعناصر الأصول والالتزامات ، وبالتالي فعناصر الدخل الشامل الأخرى تعبر عن الزيادة في حقوق الملكية من مصادر بخلاف الملاك والتي لا تكون متاحة للتوزيع وتدرج كبنء منفصل بحقوق الملكية .

وتعددت الآراء حول شكل عرض عناصر الدخل الشامل الأخرى ، وانحصرت تلك الجهود في ثلاثة بدائل أساسية : إدراجها بقائمة التغير في حقوق الملكية ؛ إدراجها بجزء منفصل بقائمة الدخل ؛ إدراجها بقائمة منفصلة ، وأصبح البديل الأخير أكثر البدائل قبولا وهو رأي المعيار المصري رقم ١ .

وفي ضوء التحليل السابق لمحتوى كل من مفهوم صافي الدخل والدخل الشامل ، يرى الباحث ما يلي :

- ضرورة الفصل الكامل بين مفهومي صافي الدخل وعناصر الدخل الشامل الأخرى ، وعدم الجمع بينهما في مفهوم واحد ، مع تعديل مفهوم عناصر الدخل الشامل الأخرى إلى مفهوم عناصر الدخل غير قابلة للتوزيع / غير المحققة .
- وجود قائمتين منفصلتين مع عدم الربط بينهما ، الأولى للتقرير عن صافي الدخل القابل للتوزيع ، والثانية قائمة الدخل غير قابل للتوزيع ، والتي تعكس ما هو معروف بعناصر الدخل الشامل الأخرى ، فليس من الصواب تجميع رقمين للدخل ذو خصائص وسمات مختلفة في رقم واحد ونطلق عليه الدخل الشامل ، فالرقم الأول يمثل صافي دخل قابل للتوزيع ويخضع للاعتراف المحاسبي وفقا لشرطي التحقق والاكتمال ، والثاني يمثل عناصر الدخل غير قابلة للتوزيع ، والتي يجب الإفصاح عنه بقائمة مستقلة منفصلة تقوم بالتقرير عن أية مكاسب أو خسائر نتيجة عملية إعادة تقييم والتي قد تتحول مستقبلا لدخل قابل للتوزيع ( أرباح وخسائر محققة ) .
- تطوير مفهوم عناصر الدخل الشامل الأخرى - أو كما أطلق عليه الباحث عناصر الدخل الأخرى غير قابلة للتوزيع - ليشمل كل المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن

أي عملية إعادة تقييم سواء للاستثمارات المالية المتاحة للبيع أو المتاجرة ، أو أية مكاسب / وخسائر غير محققة نتيجة إعادة التقييم كعناصر دخل غير قابل للتوزيع ، وبشكل مشابه للأصول طويلة الأجل عند استخدام أسلوب إعادة التقييم بدلا من أسلوب التكلفة<sup>٢</sup> مما يحد من فجوة القيمة المحاسبية ، وذلك في حدود درجة تطبيق مفهوم التحفظ المحاسبي<sup>٣</sup> ، فليس من المقبول عدم الاعتراف بمكاسب تقييم المخزون السلعي في حالة الارتفاع المتوقع لسعر السوق وتطبيق قاعدة التكلفة والسوق أيهما أقل ، في حين يتم الاعتراف بالمكاسب غير المحققة للاستثمارات المالية بغرض المتاجرة بقائمة الدخل نتيجة ارتفاع قيمتها العادلة المتوقعة عن تكلفتها المستهلكة ، أو مكاسب إعادة التقييم في ظل استخدام خيار القيمة العادلة .

بالتالي يرى البحث ضرورة تطوير محتويات قائمة الدخل الشامل الأخرى لتتضمن كل المكاسب والخسائر غير المحققة نتيجة عمليات إعادة التقييم لكل عناصر الأصول حتى في ظل استخدام خيار القيمة العادلة ، فليس من المنطق أن المكاسب غير المحققة يتم الاعتراف بها وإدراجها ضمن الأرباح المحتجزة وتكون قابلة للتوزيع ، ويرى الباحث أن التطوير السابق لمعالجة المكاسب والخسائر غير المحققة واعتبارها عناصر غير قابل للتوزيع ، سوف يعطي للشركات الفرصة للتوسع في إعادة تقييم عناصر أصولها في ظل توفر القيمة العادلة لتلك الأصول ، وبوجه خاص الاستثمارات المالية سواء بغرض الاستحقاق ؛ متاجرة ؛ بغرض البيع لتكون أحد عناصر الدخل الأخرى التي تضاف لحقوق الملكية ، مما يترتب عليه الاحتواء الجزئي لفجوة القياس المحاسبي ، مع الحد من ممارسات إدارة المكاسب المرتبط بعمليات إعادة التقييم .

## ٢-٣ تطوير قائمة التدفقات النقدية

أشار معيار المحاسبة المصري رقم ١ المعدل لعام ٢٠١٦ بالفقرة ١١١ أن معلومات التدفق النقدي توفر لمستخدمي القوائم المالية أساس لتقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وماقي حكمها ، وتناول معيار المحاسبة المصري رقم ٤ بشكل من التفصيل مزايا

<sup>٢</sup> على الرغم من أن معايير المحاسبة المصرية المعدلة لعام ٢٠١٦ قامت بإيقاف استخدام أسلوب إعادة التقييم للأصول الثابتة .

<sup>٣</sup> ففي حالة عدم تطبيق مفهوم التحفظ المحاسبي سيتم الاعتراف بكل المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن عملية إعادة التقييم كجزء من عناصر الدخل الأخرى غير المحققة والتي سيتم الاعتراف بها كجزء من حقوق الملكية وليس بقائمة الدخل ، أما في حالة تطبيق مفهوم التحفظ المحاسبي سيتم الاعتراف بعناصر الخسائر غير المحققة للاستثمارات المالية بغرض المتاجرة بقائمة الدخل .

معلومات التدفق النقدي ، وأشار المعيار بالفقرة رقم ١٠ إلى ضرورة أن تعرض القائمة خلال الفترة التدفقات النقدية مبنية إلى أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل ، وقام المعيار بالفقرات ١٣ : ١٧ بتعريف طبيعة التدفقات النقدية للأنشطة الثلاثة ، وتناول بالفقرة رقم ١٨ الطريقة المباشرة وغير المباشرة لعرض التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل .

ولقد نالت المؤشرات المالية المبنية على التدفقات النقدية بشكل خاص اهتمام كبير من الباحثين حول دورها في تعزيز قدرة الشركة على الاستمرار والتوسع المستقبلي ، وتقييم المرونة المالية للشركات وقدرتها على سداد ديونها والتوزيعات للمساهمين (التميمي ، ٢٠١٢) .

ويتم تعريف التدفقات النقدية وفقا للاستحقاق المحاسبي على أنها النقد المتولد من العمليات التشغيلية ، أما التدفق النقدي وفقا للاستحقاق النقدي فهو النقد المتولد من العمليات التشغيلية والاستثمارية (Gitman, 2012) ، ويرى البعض أنه على الرغم من التفصيل الذي تنتجه قائمة التدفقات النقدية على أساس الاستحقاق النقدي إلا أنها لا توفر معلومات عن قدرة الشركة في تعقب الفرص الاستثمارية وتلبية احتياجات المستثمرين وحملة الأسهم ( تعظيم الثروة ) وحملة الدين ( سداد الفوائد والديون ) ، ولذلك كانت الاهتمام نحو مفهوم التدفق النقدي الحر ليكون مؤشر شامل للأداء .

ولقد تعددت المصطلحات التي أطلقت على التدفق النقدي الحر ، ومنها " التدفق النقدي الفائض ؛ التدفق النقدي القابل للتوزيع ؛ التدفق النقدي القابل للإنفاق ، ويرى البعض أن التدفق النقدي الحر هو النقد المتولد من العمليات التشغيلية بعد تغطية جميع الاستثمارات الجديدة ويكون متاح لكل من حملة الأسهم والسندات (Beneda , 2003) ، كما يعرفه البعض بأنه "النقدية المتولدة من عمليات التشغيل والمتاح للتوزيع على مستثمري الشركة وحملة الدين والمساهمين بعد تغطية الاستثمارات الضرورية ذات القيمة الحالية الصافية الموجبة والتي تساهم في استمرار الشركة وتعزيزها" (DeBoeuf, 2010) ، ويرى البعض أنه يساهم في توليد الثروة للشركات ويعد مقياس مناسب للأداء المالي (Eiteman et al, 2007) ، ويرى آخرون بأنه التدفق النقدي الزائد والمتحقق للشركة من ربح عمليات التشغيل بعد الضريبة مضافا إليه قسط الإهلاك السنوي مطروحا منه صافي الاستثمارات الجديدة (Brigham and Ehrhardt , 2011)

وتعددت الدراسات التي تناولت أهمية التدفق النقدي الحر في تقييم أداء الشركات ، فلقد توصل (سالم ، ٢٠٠٧) إلى وجود محتوى معلوماتي للتدفق النقدي الحر المتاح للملكية والمنشأة ، على الرغم أن المحتوى المعلوماتي للربح المحاسبي والتدفق النقدي

التشغيلي ذو معنوية أكبر من المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر ، وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام مستخدمي القوائم المالية بالتدفق النقدي الحر وضرورة الإفصاح عنه . وتوصل البعض ( Vogt and Vu, 2000 ) إلى أن هناك علاقة معنوية بين التدفق النقدي الحر وبين العوائد السوقية لأسهم الشركة ، وتوصلت دراسة ( Sloan , 1996 ) أن متغير الأرباح المحاسبية ذو معنوية أكبر من متغير التدفق النقدي الحر في التنبؤ بالتدفق النقدي الحر المستقبلي ، ولكن التدفق النقدي الحر يعمل على تحسين القدرة التنبؤية عند إدخاله بالنموذج.

ولقد أشارت الأدبيات المحاسبية إلى وجود مفهومين للتدفق النقدي الحر (سالم، ٢٠٠٧):

- التدفق النقدي الحر متاح للمنشأة وهو " صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية بعد دفع كافة النفقات اللازمة لإدارة المنشأة وتشغيلها و متاح للتوزيع على المساهمين ولسداد الديون والتوسع الاستثماري".
- التدفق النقدي الحر متاح للملكية وهو" صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية متاح للتوزيع على المساهمين وللتوسع الاستثماري بعد دفع كافة النفقات الرأسمالية ومتطلبات رأس المال العامل الضرورية واللازمة للمحافظة على القدرة الإنتاجية الحالية للمنشأة، بما فيها سداد الديون وفوائدها المستحقة) ."

ومن الواضح أن اختلاف المفهومين يرجع الى الاختلاف حول تحديد النفقات الضرورية للحفاظ على الطاقة الانتاجية للمنشأة وتلك الاختيارية والتي تستخدم في التوسع الاستثماري ودفع التوزيعات للمساهمين وإعادة شراء الأسهم ، وبالتالي يمكن تلخيص كيفية حساب التدفق النقدي الحر كما يلي :

• التدفق الحر للمنشأة = صافي التدفق النقدي التشغيلي - صافي الاستثمار للمحافظة على القدرة الانتاجية الحالية ( وبالتالي هو النقدية فقط المتاحة للتوسع الاستثماري والملكية وسداد الديون ) .

• التدفق الحر متاح للملكية = صافي التدفق النقدي التشغيلي- صافي الاستثمار للمحافظة على القدرة الانتاجية الحالية - سداد الديون والفوائد المستحقة (وبالتالي يكون متاح فقط للملكية والتوسع الاستثماري

وبالتالي يرى الباحث ضرورة تطوير قائمة التدفقات النقدية لتوفر معلومات عن التدفق النقدي الحر سواء متاح للملكية أو للمنشأة، كأساس لتقييم التدفق النقدي التشغيلي وكفاءة استغلاله .

## ٢-٤ قائمة مؤشرات الأداء المالي المقارن

وهي أحد القوائم المقترحة إضافتها للقوائم المالية الحالية ، ويعرف البعض الأداء المالي بأنه انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها على تحقيق أهدافها وخصوصاً الأهداف طويلة الأجل (Akisik and Gal , 2011) ، وتظهر أهمية تقييم الأداء في توضيح مدى قدرة المنشأة على الاستغلال الأمثل لمواردها الاقتصادية المتاحة ، وقدرتها على سداد التزاماتها في الأجل القصير والطويل ، والسؤال الذي يطرح نفسه هل المحاسبة المالية والقوائم المالية معنية بتقييم الأداء المالي ، أم تلك مهمة المحللين الماليين بعد مرحلة إعداد القوائم المالية ، وبالتالي هل من مسئولية / أهداف المحاسبة إعطاء صورة لمستخدمي القوائم المالية عن كفاءة وفاعلية الإدارة في استغلال مواردها وتحقيق معدلات أداء مقبولة مقارنة بنظرائها بالسوق سواء بجوانب الربحية ؛ السيولة ؛ النشاط ؛ الملاءة المالية وغيرها ، وكان هذا التساؤل محور خلاف كبير ليس بين الباحثين فقط ولكن كذلك المنظمات المهنية ، فتثار التساؤل حول الغرض العام من التقرير المالي ، هل هو المساءلة والإشراف على الإدارة ( Cascino et al, 2014; Gebhardt, et al, 2014; Williams& Ravenscroft,2015 ) أم منفعة القرار (Kuhner & Barth,2014) ؛ Pelger,2015) أم مزيج من كلاهما (عبد الوهاب ، ٢٠١٧ )

ومع تمسك مجلس معايير المحاسبة المالية لوجهة نظر أن الغرض هو فائدة القرار ، وعلى الرغم من تأييد مجلس معايير المحاسبة الدولية لنفس وجهة النظر من خلال المشروع المشترك والإطار الصادر من المجلسين عام ٢٠١٠ ، إلا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية قام بإصدار مقترح مشروعه عام ٢٠١٥ وإعادة صياغة ما تم عرضه مسبقاً بالإطار المشترك حول هدف التقرير المالي والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (IASB, 2015) ، حيث تم تعديل أولويات مجلس معايير المحاسبة الدولية من اعتبار فائدة القرار هي الهدف الوحيد إلى التركيز على دور التقرير المالي في الإشراف على دور الإدارة .

ولذلك ومع أهمية تقييم كفاءة وفاعلية الإدارة في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بصورة مقارنة سواء زمنياً أو مع متوسط الصناعة، واعطاء صورة عامة لمستخدمي القوائم المالية عن مؤشرات الأداء الرئيسية للشركة كأساس لعملية المساءلة والإشراف على أداء الإدارة ، فكان الاقتراح بإضافة قائمة جديدة للقوائم المالية تحت مسمى قائمة الأداء المالي المقارن ، تقوم على الأسس التالية :

- استخدام مجموعة من المؤشرات المالية التي تعكس الأداء المالي للشركات والتي تمثل نسب مالية مقبولة قبولاً عاماً للحكم على الأداء المالي للشركات .
- اعتبار ما سيتم اقتراحه من مؤشرات مالية هو على سبيل المثال وليس الحصر ، ويمكن الإضافة أو الحذف من تلك القائمة بما يحقق الهدف منها .
- ستغطي تلك المؤشرات المالية عدة جوانب للأداء المالي - جانب الربحية ؛ جانب السيولة ؛ جانب النشاط ؛ الدين ؛ الأسهم - ، دون التركيز على جانب واحد فقط .

- سيتم مقارنة تلك المؤشرات زمنياً ، من خلال المؤشرات المالية لنفس الشركة عن عام سابق أو مع متوسط الشركة خلال الخمس سنوات السابقة ، وكذلك مقارنة المؤشرات المالية للشركة مع متوسط الصناعة أو مؤشرات الشركة القائمة بالصناعة في حالة عدم توفر مؤشر الصناعة .
  - سيتم التوصل في نهاية القائمة لمؤشر عام يعكس الجوانب الأربعة السابقة في رقم واحد يمثل المؤشر العام للأداء المالي للشركة مقارنةً بزمناً وكذلك مقارنةً مع مؤشر الصناعة أو مؤشر الشركة القائمة ، والذي يمكن من خلاله الحكم على فاعلية الأداء المالي للشركة ، وستظهر القائمة المقترحة كما يلي :
- شكل رقم ( ٣ ) قائمة مؤشرات الأداء المالي المقارن

النسبة لمؤشر الصناعة	مؤشر الصناعة	نسبة الشركة المقارنة		المؤشر
		العام الماضي	العام الحالي	
				<b>مؤشرات الربحية</b>
				صافي الربح / صافي المبيعات
				صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول
				صافي الربح بعد الضريبة / عدد الأسهم المصدرة
				صافي الربح بعد الضريبة / حقوق المساهمين
				<b>مؤشرات السيولة</b>
				الأصول المتداولة / المطلوبات المتداولة ١:٢
				الأصول المتداولة - المخزون - المصروفات المقدمة / المطلوبات المتداولة
				صافي التدفق النقدي التشغيلي / إجمالي المطلوبات
				صافي التدفق النقدي التشغيلي / الموجودات المتداولة
				<b>مؤشر النشاط</b>
				تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون ( معدل دوران المخزون )
				المبيعات / إجمالي الأصول (العائد على الأصول)
				نسب المديونية ( الرفع المالي )
				إجمالي المطلوبات / إجمالي الموجودات
				إجمالي المطلوبات / إجمالي حقوق الملكية
				الأرباح قبل الفوائد / الفائدة على الديون
				<b>نسب الأسهم</b>
				القيمة الدفترية للسهم = مجموع حقوق الملكية / عدد الأسهم
				القيمة الدفترية / القيمة السوقية للسهم
				متوسط مؤشر الأداء المالي الإجمالي

المصدر : من إعداد الباحث

## خامساً : الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث

### أ) التعريف بشركة التطبيق

وسيتم استخدام أسلوب دراسة الحالة لتطبيق الإطار المقترح ، ولقد قام بتحليل محتوى القوائم المالية لعدد ٥٠ شركة من الشركات الأكثر نشاطاً بالبورصة المصرية خلال عام ٢٠١٦ ، لاختيار الشركة التي سيتم عليها تطبيق الإطار المقترح لتطوير القوائم المالية ، وقام الباحث بفحص تلك القوائم بناء على مدى توافر المعلومات المالية المطلوبة للتطبيق ، وبوجه خاص معلومات الدخل الشامل والمكاسب والخسائر غير المحققة من عمليات إعادة التقييم سواء المعترف بها بقائمة الدخل أو بعناصر الدخل الشامل الأخرى ، وكذلك توافر المعلومات المالية المطلوبة لحساب المؤشرات المالية بقائمة الأداء المالي المقارن المقترحة ، وبناء على فحص القوائم المالية قام الباحث باختيار شركة مجموعة طلعت مصطفي لتوافر معظم البيانات المطلوبة للتطبيق ، وتعد الشركة من أكثر الشركات نشاطاً بالبورصة خلال عام ٢٠١٦ .

### ب) سيتم تطبيق الإطار المقترح لتطوير القوائم المالية كما يلي :

#### ١- التطوير المقترح لقائمة المركز المالي

يتضح من الشكل رقم (٤) الميزانية العمومية لشركة التطبيق بعد إجراء التعديلات المقترحة التالية :

- إضافة الفروق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لحقوق الملكية كعنصر مستقل بجزء حقوق الملكية والاعتراف به كأصول سوقية غير قابلة للتحديد بجزء الأصول ، وتم الاعتماد على سعر السهم في ٢٠١٦/١٢/٣١ كأساس للتقييم الموضوعي لقيمة حقوق الملكية السوقية .
- إضافة خانة متعلقة بنسبة التغير في كل بنود الميزانية بالنسبة لسنة الأساس وهي عام ٢٠١٥ .

- إعداد الميزانية لتظهر راس المال العامل من خلال الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة وتحديد مصادر واستخدامات الأموال للشركة .

#### شكل رقم (٤) الميزانية العمومية لشركة التطبيق المقترحة

الإيضاح	نسبة التغير	2015	2016	
				أصول غير متداولة
	-0.01	3,827,280,080	3,807,610,058	أصول ثابتة
	0.01	112,825,132	114,471,374	أصول عقارية
	-0.77	3,005,967	682,199	أصول غير ملموسة
	0.28	1,553,958,615	1,991,985,784	أصول ثابتة تحت الانشاء
	-0.04	14,646,653,099	14,101,482,464	الشهرة
	-0.79	4,823,984	1,004,311	استثمارات في شركات شقيقة
	1.13	47,137,342	100,308,338	استثمارات مالية متاحة للبيع

0.24	1,598,493,043	1,978,924,530	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
0.01	21,794,177,262	22,096,469,058	مجموع الأصول غير المتداولة.....(١)
			أصول متداولة
0.04	19,214,437,756	19,896,624,611	عقارات لغرض التطوير
-0.23	36,406,252	28,031,155	المخزون
0.00	23,108,613	23,108,613	وحدات جاهزة
0.02	15,272,825,351	15,521,833,066	عملاء واوراق قبض
0.07	2,003,610,082	2,138,532,996	دفعات مقدمة وارصدة مدينة اخرى
0.00	27,491,897	27,491,897	استثمارات مالية متاحة للبيع
0.63	463,167,759	753,171,281	استثمارات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
			أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
0.11	66,676,753	74,229,272	نقدية وارصدة لدى البنوك
1.11	1,541,478,907	3,257,758,634	مجموع الأصول المتداولة
0.08	38,649,203,370	41,720,781,525	الالتزامات المتداولة
0.23	10,475,294	12,860,992	بنك سحب على المكشوف
-0.18	4,107,698,872	3,371,670,388	الدائنون واوراق الدفع
0.11	854,938,020	945,380,894	التسهيلات
1.09	366,469,448	766,140,133	الجزء المتداول من القروض والتسهيلات
0.05	19,317,708,695	20,357,845,672	عملاء دفعات مقدمة
-0.22	89,869,957	70,168,630	دائنو توزيعات
-0.13	438,025,128	379,831,696	ضرائب الدخل المستحقة
0.22	3,995,068,756	4,878,750,373	مصرفات مستحقة وارصدة دائنة اخرى
0.05	29,180,254,170	30,782,648,778	إجمالي الالتزامات المتداولة
0.16	9,468,949,200	10,938,132,747	راس المال العامل.....(٢)
-0.07	7,424,799,910	6,941,947,071	أصول سوقية غير معرفة.....(٣)
0.03	38,687,926,372	39,976,548,876	إجمالي الاستثمار المراد تمويله (٣+٢+١) يتم تمويله على النحو التالي
			حقوق الملكية
0.00	30,000,000,000	30,000,000,000	راس المال المرخص به
0.00	20,635,622,860	20,635,522,860	راس المال المصدر والمدفوع
0.07	220,633,894	236,367,496	احتياطي قانوني
0.00	61,735,404	61,735,404	احتياطي عام
16.25	2,387,970	41,207,522	صافي أرباح غير محققة من استثمارات متاحة للبيع
36.37	50,981	1,905,168	فروق ترجمة
-2.80	-8984589	16,215,590	صافي إيرادات ( خسائر ) إعادة تقييم استثمارات
0.07	5,062,917,270	5,424,549,151	في أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة
			أرباح مرحلة
0.05	771,268,986	810,429,850	أرباح العام معدلة ( بعد استبعاد الأرباح غير المحققة ) أية فروق تقييم أخرى للأصول
0.02	26,745,632,776	27,227,933,041	حقوق مساهمي الشركة الام
0.00	899,203,684	899,203,684	الحقوق غير المسيطرة
0.02	27,644,836,460	28,127,136,725	إجمالي حقوق الملكية الدفترية
-0.06	7,435,552,402	6,953,252,137	فروق حقوق الملكية السوقية
0.00	35080388862	35,080,388,862	إجمالي حقوق الملكية السوقية
			الالتزامات غير المتداولة
0.74	1,733,699,976	3,022,648,591	قروض وتسهيلات ائتمانية
-0.01	1,804,013,215	1792348851	الالتزامات طويلة الاجل
0.16	69,824,319	81,062,572	التزامات ضريبية مؤجلة
0.36	3,607,537,510	4,896,060,014	إجمالي الالتزامات غير المتداولة
0.03	38,687,926,372	39,976,448,876	إجمالي مصادر التمويل

٤ أرباح العام تم تعديلها بناء على تعديل مفهوم صافي الدخل الى صافي دخل قابل للتوزيع وهي عناصر الدخل المحققة والمكتسبة خلال الفترة ، وعناصر الدخل الأخرى والتي تكون نتيجة عن عمليات إعادة التقييم لعناصر الأصول أو غيرها من عناصر الدخل والتي تمثل مكاسب أو خسائر غير محققة وبالتالي لا تكون قابلة للتوزيع ، وبالتالي تدرج كجزء من حقوق الملكية منفصل عن عناصر الدخل المحققة القابلة للتوزيع ( جزء تعديلات قائمة الدخل الشامل )

## ٢- قائمة عناصر الدخل الأخرى غير قابل للتوزيع

- يصور الشكل رقم (٥) قائمة عناصر الدخل الأخرى غير قابل للتوزيع لشركة التطبيق ، والتي تعتبر بديل لقائمة الدخل الشامل حيث يتضح من القائمة ما يلي :
- تم استبعاد رقم صافي الدخل - والذي كان يعتبر جزء من رقم الدخل الشامل بالقائمة الحالية - حيث يمثل رقم صافي الدخل الناتج من قائمة الدخل هو عناصر الدخل القابلة للتوزيع ويضاف على رقم الأرباح المحتجزة .
  - سيتم الاعتراف بتلك القائمة بكافة عناصر المكاسب/الخسائر غير المحققة للاستثمارات المالية سواء متاحة للبيع أو بغرض المتاجرة - بفرض عدم تطبيق مفهوم التحفظ - ، وبالتالي استبعاد أية مكاسب / خسائر غير محققة كان يتم الاعتراف بها بقائمة الدخل وادراجها بقائمة عناصر الدخل الأخرى غير المحققة .
  - سيتم الاعتراف بتلك القائمة بمكاسب أو خسائر تقييم الأصول الثابتة في ظل استخدام أسلوب إعادة التقييم - على الرغم من عدم وجود تلك المكاسب والخسائر بشركة التطبيق لإيقاف المعايير المصرية الأخذ بأسلوب إعادة التقييم .

شكل رقم (٥) قائمة عناصر الدخل الأخرى غير المحققة ( غير قابلة التوزيع )		
2015	2016	
65,782	2,458,281	فروق عملة ناتجة عن ترجمة عمليات اجنبية
-12,131,623	20,923,342	إيرادات ( خسائر ) إعادة تقييم استثمارات في أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة <sup>٥</sup>
3,081,252	53,170,996	تقييم استثمارات متاحة للبيع
.	.	إيرادات ( خسائر ) إعادة تقييم أي أصول ( مقترحة )
-8,984,589	17,224,339	ضريبة الدخل المتعلقة بالعناصر الأخرى
0	59,328,280	عناصر الدخل غير المحققة الأخرى بعد الضريبة

## ٣- التطوير المقترح لقائمة التدفقات النقدية

- يصور الشكل رقم (٦) قائمة التدفقات النقدية في ظل إضافة مفهوم التدفق النقدي الحر - سواء التدفق النقدي الحر المتاح للمنشأة أو للملكية - حيث يتضح ما يلي :
- لم يتم عمل أية تعديلات على التدفق النقدي من النشاط التشغيلي .

<sup>٥</sup> يتم الاعتراف بها في ظل القوائم الحالية بقائمة الدخل وبالتالي تصبح جزء من رقم صافي الدخل القابل للتوزيع على الرغم من انها عناصر مازالت غير محققة ، وبالتالي تم الاعتراف بها كعناصر دخل غير قابل للتوزيع.

- تم احتساب التدفق النقدي الحر للمنشأة بعد طرح صافي المدفوعات النقدية للمحافظة على الطاقة الانتاجية الحالية من صافي التدفقات النقدية التشغيلية ، والذي يعبر عن المتبقي من التدفق النقدي التشغيلي المتاح لسداد الديون ولتوزيعات الملاك .
- تم احتساب التدفق النقدي الحر للملكية ، وذلك بعد طرح المبالغ النقدية لسداد الديون وسداد الفوائد المستحقة من صافي التدفق النقدي الحر للمنشأة ، وهو يعبر عن النقدية المتبقية من النشاط التشغيلي المتاحة لتوزيعات الملاك .
- تتمثل الفائدة الأساسية من إضافة مفاهيم التدفق النقدي الحر سواء المتاح للمنشأة / الملكية في تحديد قدرة التدفقات النقدية على المحافظة على القدرة الانتاجية الحالية والوفاء بالديون المستحقة وتوزيعات الملاك .

شكل رقم (٦) قائمة التدفقات النقدية المقترحة

نسبة التغير %	2015	2016	
92	715747061	1377263991	صافي التدفق من أنشطة التشغيل ي طرح منه
			صافي الاستثمار بالأصول الثابتة للمحافظة على القدرة الحالية
123	-249796746	-557172445	مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
-36	3982861	2535425	متحصلات من بيع أصول ثابتة
75	469933176	822626971	<b>التدفق النقدي الحر للمنشأة</b>
			ي طرح منه
0	0	0	سداد الديون
0	0	0	سداد الفوائد المستحقة
75	469933176	822626971	<b>التدفق النقدي الحر للملكية</b>
			التدفقات النقدية من أنشطة استثمارية اخرى
185	-234417100	-668200478	مدفوعات في استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-100	-658947	0	مدفوعات في استثمارات مالية متاحة للبيع
-44	5295108	2945529	متحصلات من توزيعات ارباح مالية مقدمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
-34	240152237	157372022	صافي التدفقات النقدية بعد التوسعات الاستثمارية
			التدفقات النقدية من أنشطة تمويلية اخرى
13	110251696	124903984	إيرادات تمويلية وعوائد استثمارات محتفظ بها وأون خزانة محصلة
0	-303075000	-303075000	توزيعات ارباح نقدية
-1869	-100554096	1779062174	مقبوضات من قروض وتسهيلات
67	23490309	39237411	أثر التغير في أسعار الصرف
-6145	-29734854	1797500591	صافي حركة النقدية ومافي حكمها خلال العام

20	-69423257	-83606562	تسويات غير نقدية
-6	1630161724	1531003613	النقدية ومافي حكمها اول العام
112	1531003613	3244897642	النقدية ومافي حكمها اخر العام

#### ٤- قائمة مؤشرات الأداء المالي المقارن المقترحة

يتضح من الشكل رقم (٧) قائمة الأداء المالي المقارن لشركة التطبيق ، حيث يتم ملاحظة ما يلي :

- تقوم القائمة على توفير مؤشرات مالية للشركة للخمس جوانب الأساسية للأداء وهي : الربحية ؛ السيولة ؛ النشاط ؛ الدين ؛ الأسهم ، وبالتالي يتم التقييم الشامل للأداء المالي دون التركيز على جانب واحد ، مع إعطاء أوزان متساوية للجوانب الخمسة .
  - مقارنة المؤشرات المالية للشركة لعام ٢٠١٦ مع مؤشرات الشركة لعام ٢٠١٥ للوقوف على تطور الأداء المالي زمنياً ، ويمكن استبدال خانة العام السابق بمتوسط مؤشرات الشركة خلال الخمس سنوات السابقة .
  - تم وضع مؤشر الصناعة بشكل افتراضي وليس بيانات فعلية .
  - مقارنة مؤشرات الأداء المالي للشركة مع مؤشر الصناعة ، لتقييم الأداء المالي للشركة مقارنة بالصناعة التي تنتمي إليها ، ويمكن استبدال مؤشر الصناعة بالمؤشرات المالية للشركة القادة بالصناعة .
  - يمكن من خلال هذه القائمة الوقوف على تطور الأداء المالي للشركة زمنياً ، وكذلك الوقوف على مكانة الشركة مقارنة بنظراءها بالسوق .
- ١- توفر القائمة متوسط الأداء المالي لكل جانب مقارنة بمتوسط الصناعة ، كذلك توفر القائمة في النهاية مؤشر مالي عام يمثل متوسط الجوانب الخمسة والتي تتيح لقارئ القوائم المالية مقارنة الأداء المالي للشركة مع الشركات الأخرى بالصناعة وترتيب الشركة داخل الصناعة التي تنتمي إليها .

شكل رقم (٧) قائمة مؤشرات الأداء المالي المقارن

مؤشر الشركة: الصناعة	مؤشر الصناعة <sup>٦</sup> (افتراضي)	مؤشرات الشركة			المؤشر
		نسبة التغير	٢٠١٥	٢٠١٦	
<b>مؤشرات الربحية</b>					
			٠,١٢	٠,١٣	صافي الربح / صافي المبيعات
٠,٢٥	٠,٥٠	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول
٠,١٣	٠,١٠	٠,٠٢	٠,٣٧	٠,٤٠	صافي الربح بعد الضريبة / عدد الأسهم المصدرة
	٣,٠٠	٠,٠٧	٠,٠٢	٠,٠٣	صافي الربح بعد الضريبة / حقوق المساهمين
٠,٣٠	٠,١٠	٠,٥٢			متوسط مؤشر الربحية مقارنة بالصناعة
٠,٢١					<b>مؤشرات السيولة</b>
٠,٦٨	٢,٠٠	٠,٠٢	١,٣٢٤٥	١,٣٦	الأصول المتداولة / المطلوبات المتداولة ١:٢

<sup>٦</sup> يمكن استبدال مؤشر متوسط الصناعة بمؤشر الشركة القادة بالصناعة  
<sup>٧</sup> يمكن استبدال هذه الخانة بمؤشر متوسط الشركة خلال الخمس سنوات السابقة

١,٣٥	١,٠٠	٠,٠٢	١,٣٢٢٥	١,٣٥	الأصول المتداولة - المخزون - المصروفات المقدمة / المطلوبات المتداولة لاتقل عن ١:١
٠,٧٧	٠,٠٥	٠,٧٧	٠,٠٢١٨	٠,٠٣٨٦	صافي التدفق النقدي التشغيلي / إجمالي المطلوبات
٠,٢٢	٠,٢٠	٠,٨٢	٠,٠٢٤٥	٠,٠٤٤٧	صافي التدفق النقدي التشغيلي / الموجودات المتداولة
٠,٧٦					متوسط مؤشر السيولة مقارنة بالصناعة
					مؤشر النشاط
١,٠٧	٧٠	٠,٠٧	٧٠,١٨	٧٥,١٨	تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون (معدل الدوران)
٠,٢١	٠,٥٠	٠,٠٠	٠,١٠٢٣	٠,١٠٢٦	المبيعات / إجمالي الأصول (العائد على الأصول)
٠,٦٤					متوسط مؤشر النشاط مقارنة بالصناعة
					نسب المديونية (الرفع المالي)
١,١٢	٠,٥٠٠٠	٠,٠٣	٠,٥٤٢٥	٠,٥٥٩١	إجمالي المطلوبات / إجمالي الموجودات
٣,٨٣	٠,٣٠٠٠	٠,٠٦	١,٢٢٥٥	١,١٤٨٠	إجمالي المطلوبات / إجمالي حقوق الملكية
٠,٨٥	٢٠	٠,٢٧	١٣,٣٨٧	١٧,٠١	الأرباح قبل الفوائد / الفائدة على الديون
١,٩٣					متوسط نسب المديونية مقارنة بالصناعة
					نسب الأسهم
٠,٤٤	٣	٠,٠٢	١,٣٠	١,٣٢	القيمة الدفترية للسهم = حقوق الملكية / عدد الأسهم
٠,٣٣	٠,٤	٠,٠٢	٠,١٢٩٧	٠,١٣	القيمة الدفترية / القيمة السوقية للسهم
٠,٣٩					متوسط نسب الأسهم مقارنة بالصناعة
٠,٧٩					متوسط مؤشر الأداء المالي مقارنة بالصناعة

ج) بناء على الإطار النظري للدراسة ونتائج الدراسة التطبيقية يتم قبول فرضية البحث الأساسية وهي " يمكن تطوير القوائم المالية الحالية - سواء من الناحية الشكلية وطريقة العرض ؛ تعديل مضمون تلك القوائم ؛ إضافة للقوائم الحالية- بما يزيد من جودة الإفصاح المحاسبي الإلزامي ويلبي احتياجات المستخدمين "

#### سادساً: النتائج والتوصيات

##### أ) النتائج

١- يتضح من مسح الدراسات السابقة أن تركيز الباحثين كان منصب على مجموعة من النقاط من أهمها: جودة القوائم المالية؛ أهمية القوائم المالية والإفصاح الإلزامي ؛ معنوية الفروق بين الاعتراف مقابل الإفصاح المحاسبي ؛ توسيع دور الإفصاح الاختياري ، وقلة الاهتمام بالجانب التطويري للقوائم المالية والإفصاح الإلزامي باعتبار أن تطوير تلك القوائم هو مسئولية المنظمات المهنية .

٢- تحكم أي عملية تطوير للقوائم المالية مجموعة من الأسس النظرية تتمثل فيما يلي:

- التكامل بين مدخلي الإشراف ومنفعة القرار كهدف عام للقوائم المالية.

- لشكل العرض بالقوائم المالية تأثير معنوي على فهم واستفادة المستخدمين من تلك المعلومات.
- تطوير للقوائم المالية لابد وأن يتوافق مع الخصائص النوعية للمعلومات المالية.
- الفرق المعنوي بين الإفصاح بصدر القوائم المالية والإفصاح خارج تلك القوائم أو الإفصاح الاختياري.
- الربط بين معلومات وأرقام القوائم المالية لتحسين القدرة على الاستفادة من تلك المعلومات.
- توكيد مبدأ الإفصاح الكامل وشفافية القوائم المالية.
- ٣- تضمن التطوير المقترح تعديلات شكلية وموضوعية بالقوائم المالية الحالية، منها:
  - إضافة الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لحقوق الملكية كعنصر مستقل بجزء حقوق الملكية والاعتراف به كأصول سوقية/تصفية غير قابلة للتحديد بجزء الأصول.
  - استبدال المقارنة الرقمية بالمقارنة في شكل نسبة مئوية، من خلال حساب التغير لأرقام السنة الحالية بالنسبة لأرقام السنة السابقة أو متوسط أرقام الشركة خلال الخمس سنوات السابقة في شكل نسبة مئوية.
  - استخدام شكل الميزانية بمعيار المحاسبة المصري عام ٢٠٠٦ كأساس لعرض الميزانية المقترحة
  - استبدال قائمة الدخل الشامل بقائمة عناصر الدخل الأخرى غير المحققة، مع تضمين تلك القائمة بكل المكاسب والخسائر غير المحققة نتيجة عملية إعادة التقييم سواء للاستثمارات المالية أو الأصول الأخرى وفي ضوء تطبيق مفهوم التحفظ المحاسبي .
  - تعديل قائمة التدفقات النقدية لتضمن الإفصاح عن التدفق النقدي الحر سواء للمنشأة أو الملكية .
- ٤- كذلك تضمنت عملية التطوير المقترح إضافة قائمة جديدة تسمى قائمة مؤشرات الأداء المالي المقارن ، تتضمن على مؤشرات الأداء لخمس جوانب مالية للشركة مع مقارنتها بمتوسط الصناعة أو مؤشرات الشركة القائدة ، وكذلك توفير مؤشر مالي عام يمثل متوسط الجوانب الخمسة والتي تتيح لقارئ القوائم المالية ترتيب الأداء الالي للشركة داخل الصناعة التي تنتمي إليها

## ب) التوصيات

بناء على النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

- ١- ضرورة قيام المنظمات المهنية - بناء على التطوير المقترح - بما يلي :
  - الأخذ بالإطار المقترح لتطوير القوائم المالية كنقطة بداية لعملية تطوير مستمر لتلك القوائم.
  - تعديل شروط الاعتراف المحاسبي للاعتراف بالفرق بين القيمة السوقية والدفترية لحقوق الملكية كأصول سوقية/تصفية غير قابلة للتحديد.
  - الاعتراف بكافة المكاسب والخسائر غير المحققة نتيجة عمليات إعادة التقييم ضمن قائمة عناصر الدخل الأخرى غير المحققة " المقترحة " وعدم الاعتراف بها بقائمة الدخل القابل للتوزيع.
  - السماح للشركات بخيار إعادة تقييم أصولها الثابتة في حالة توافر القيمة العادلة لتلك الأصول والاعتراف بأي مكاسب أو خسائر من عملية إعادة التقييم بقائمة عناصر الدخل الأخرى غير المحققة لتضييق فجوة القياس المحاسبي وتحويلها من أصول غير معرفة إلى أصول معرفة أو محددة.
  - ضرورة الفصل الكامل بين مفهومي صافي الدخل و عناصر الدخل الشامل الأخرى ، وعدم الجمع بينهما في مفهوم واحد ، مع تعديل مفهوم عناصر الدخل الشامل الأخرى إلى مفهوم عناصر الدخل غير قابلة للتوزيع / غير المحققة .
  - إضافة قائمة مؤشرات الأداء المالي المقارن " المقترحة " للقوائم المالية الأساسية ، مع عمل دراسات واستقصاءات حول أفضل المؤشرات المالية التي تتضمنها تلك القائمة .

## ج) مجالات البحث المستقبلية:

بناء على النتائج والتوصيات السابقة، فهناك العديد من الفرص المستقبلية أمام الباحثين منها على سبيل المثال : دور التدفق النقدي الحر في تقييم الأداء والتنبؤ المالي ؛ الاعتراف والقياس بالأصول غير المعرفة وفجوة القياس المحاسبي ؛ دور التطوير المقترح للقوائم المالية في زيادة شفافية القوائم المالية من منظور رضاء المستخدمين .

سادسا: المراجع

-اسكندر ، محمد ، ٢٠١٣، تحليل المحتوى (دراسة جامعية)، العراق: جامعة ديالى - كلية التربية الأساسية - قسم الدراسات العليا - ماجستير - طرائق تدريس اللغة العربية، ص

١٠-١١.

- البلداوي ، نزار فليح ، ٢٠١٠ ، مدى توافر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية وأثرها في رارات الإلتزام دراسة مقارنة بين آراء الشركات العقارية والبنوك والمدققين الخارجيين في الأردن ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، مصر ، م ٣٤ ، ع ١٤ ، ص ٤١٥ - ٤٣٤ .
- التميمي ، ارشد فؤاد ابراهيم ، ٢٠١٢ ، قياس العلاقة بين التدفق النقدي الحر وكلفة راس المال وأثرهما على القيمة السوقية المضافة دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في بوصة عمان للأوراق المالية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، مصر ، م ٣٦ ، ع ٣ ، ص ٢٦٩ - ٢٩٢
- العازمي ، فالح راشد ، ٢٠١٢ ، أثر المتغيرات المستحدثة في بيئة المحاسبة المالية على الإفصاح المحاسبي : دراسة تطبيقية على الشركات الكويتية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، مصر ، ع ٤ ، ص ٢٠٧ - ٢٣٨
- حجاج ، رلي و الدبعي ، مأمون ، ٢٠١٤ ، المضمون المعلوماتي الإضافي لمؤشرات القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة الأردنية ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، م ١٠ ، ع ٢ ، ص ١٩٩-٢٢٨
- حماد ، طارق بعد العال ، ٢٠١٠ ، إطار مقترح لقياس مستوى الشفافية في ضوء خصائص المنشآت المصرية في البنية المصرية ، مجلة الفكر المحاسبي ، ع ١ ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .
- سالم ، عبد الرزاق حسين ، ٢٠٠٧ ، المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر : دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، مجلة دراسات - العلوم الإدارية ، الأردن ، م ٣٤ ، ع ٢ ، ص ٣٤٨ - ٣٦٢
- صالح ، هلال يوسف ، ٢٠١٢ ، كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان ، م ١٣ ، ع ١ ، ص ١٥ - ٣٤ .
- عبد الوهاب ، وائل ، ٢٠١٧ ، نحو إطار مفاهيمي موحد للمحاسبة المالية بالتطبيق على أهداف التقرير المالي ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، مصر ، العدد الرابع ، بحث مقبول للنشر .
- غنيمي ، سامي محمد احمد ، دور الأزمات المالية المعاصرة في تفعيل الشفافية والإفصاح المحاسبي في منظمات الأعمال : دراسة تحليلية ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة - جامعة الزقازيق - مصر ، م ٣٧ ، ع ١ ، ص ٣٣٣-٣٨٣

-اسكندر ، محمد ، ٢٠١٣ ، تحليل المحتوى (دراسة جامعية)، العراق: جامعة ديالى - كلية التربية الأساسية - قسم الدراسات العليا - ماجستير - طرائق تدريس اللغة العربية، صفحة ١٠-١١. بتصرف.

-محمد، عزة، وعباس ، سامية ، 2003 ، اختبار المحتوى الإعلامي لمكونات صافي الربح للشركات المساهمة في سوق الأوراق المالية المصري باستخدام نظرية الفئات غير المحددة ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، مصر ، العدد 62 .

-يوسف ، هبة عبد العزيز ، ٢٠١٦ ، مدى تحقيق شفافية القوائم المالية في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم ١ ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، مصر ، م ٦ ، ص ١٣٩ : ١٦١

- Ahmed A., Kilic E.,and Lobo G.,2006, Does recognition versus disclosure matter? Evidence from value-relevance of banks' recognized and disclosed derivative financial instruments,The Accounting Review 81 (3), P.567-588.

- Akisik O.& Gal G., 2011, " Sustainability in Businesses Corporate Social Responsibility , and Accounting Standards an Empirical Study " , International Journal off Accounting and Information Management , 19(3),3 p. 304- 324.

- Alter A., and Oppenheimer D.,2009,Uniting the tribes of fluency to form a metacognitive nation, Personality and Social Psychology Review 13 (3),P 219-235.

- Arata E. ,2013, Economic Consequences of Changes in Accounting Standard: Capitalization of Finance Leases and the Cost of Debt, Origin of Research in Accounting Standards, Chuokeizai-Sha,P.269–284 (in Japanese).

- Balakrishnan K., Core J.,and Verdi R.,2014,The relation between reporting quality and financing and investment: Evidence from changes in financing capacity. *Journal of Accounting Research*, 52, P.1-36.

- Barragato C. ,and Markelevich A.,2008, Earnings quality following corporate acquisitions', *Managerial Finance*, 34 (5), 304-315.

- Barth M.E., 2014, “Measurement in Financial Reporting: The Need for Concepts” , *Accounting Horizons* , 28(2), pp. 331-352.

- Belzile R., Fortin A., and Viger C. 2006, Recognition versus Disclosure of Stock Option Compensation: An Analysis of Judgements and Decisions of Nonprofessional Investors.*Canadian Accounting Perspectives* ,5 (2),P. 147-179.

- Beneda, N., 2003, Estimating Free Cash Flow and Valuing A Growth Company, *Journal of Asset Management*, 4(4), p. 247-257.
- Biddle G., Hilary G., and Verdi R., 2009, 'How does financial reporting quality relate to investment efficiency?', *Journal of Accounting and Economics*, 48 (2), 112-131.
- Biddle G. and Hilary G., (2006), Accounting Quality and Firm-Level Capital Investment', *The Accounting Review*, 81 (5), 963-982.
- Bratten B., Choudhary P., and Schipper K., 2013, Evidence that market participants assess recognized and disclosed items similarly when reliability is not an issue, *The Accounting Review* 88 (4), P1179-1210.
- Brigham E. & Ehrhardt M., 2010, *Financial Management: Theory and Practice*, South-Western Cengage Learning, USA.
- Brown L. and Caylor M., 2005, A Temporal Analysis of Quarterly Earnings Thresholds: Properties and Valuation Consequences, *The Accounting Review*, 80, 423-440.
- Burgstahler D. ,and Eames M., 2006, Management of Earnings and Analysts' Forecasts to Achieve Zero and Small Positive Earnings Surprises, *Journal of Business Finance & Accounting*, 33 (5), 633-652.
- Cascino S., Clatworthy M., Osmá B. G., Gassen J., Imam S., Jeanjean T. , 2014, "Who uses financial reports and for what purpose? Evidence from capital providers", *Accounting in Europe*, 11(2), pp185-209.
- Chao C., & Cheng C., The relationship between information transparency and firm value: evidence from Taiwan", *International Journal of Business Excellence*, 4(4), P. 4 ,4.8..
- Chedlia J., Ben Arab M., and Tunis I., 2012, Impact of Voluntary Disclosure on the Relevance of Accounting Information, *Journal of Education and Vocational Research*, 3(5), pp. 138-153
- Chen F. Hope O., Li Q., and Wang X., 2011, Financial reporting quality and investment efficiency of private firms in emerging markets', *The accounting review*, 86 (4), P.1255-1288.
- Christensen J. and Demski J., 2003, *Accounting Theory; an Information Content Perspective*, McGraw-Hill, International Edition

- Clor-Proell S. and Maines L., 2014, The impact of recognition versus disclosure on financial information: A preparer's perspective, *Journal of Accounting Research* 52 (3),P 671-701
- DeBoeuf D.,2010), Owners' Excess Cash Flow, A Common-Sense Alternative to Free Cash Flow, *International Journal of Business, Accounting, and Finance*, 4(2),p 45-52.
- Dechow P. and Schrand C.,2004, Earnings Quality, *CFA Digest*,34 (4),p. 82-85.
- Dou Y., Wong M.,and Xin B., 2014 , The Effect of Recognition versus Disclosure on Investment Efficiency ,[www.ssrn.com](http://www.ssrn.com), p1-49
- Du N., Stevens K., McEnroe J.,2015,The effects of comprehensive income on investors' judgments,*Accounting Research Journal*, 28(3),pp284–299.
- Eiteman D., Stonehill, A. and Moffett M.,2007 , 11th ed. , *Multinational Business Finance* , Pearson International Edition
- Elbannan M.,2011,Accounting and stock market effects of international accounting standards adoption in an emerging economy', *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 36 (2),P. 207-245.
- Elliott W. , Rennekamp K., and White B., 2015, Does concrete language in disclosures increase willingness to invest? *Review of Accounting Studies* 20 (2),P. 839-865.
- Barth M., Konchitchki M., and Landsman W.,2013,Cost of capital and earnings transparency, *Journal of Accounting and Economics*, 55 (2-3),P. 206-224.
- Fang V, Iselin M.,and Zhang G., 2017, financial Statement Comparability: Benefits and Costs , [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com)
- Financial Accounting Standards Board (FASB),1984, SFAC No. 5: Recognition and Measurement in Financial Statements of Business Enterprises As Amended 2008). Stamford, CT: FASB.
- Francis J., Nanda D. and Olsson P., 2008,"Voluntary disclosure, earnings quality, and cost of capital, *Journal of Accounting Research* 46, P.53–99.
- Graham J., Harvey C., and Rajgopal S,2005,The Economic Implications of Corporate Financial Reporting, *Journal of Accounting and Economics* 40: 3-73.
- Gebhardt G., Mora A., Wagenhofer A.,2014 ," Revisiting the Fundamental Concepts of IFRS", *Abacus*, 50(1), pp. 107–116.
- Gross C., Perotti P.,2017, Output-Based Measurement of Financial Statement Comparability: A Survey of Empirical Proxies and Existent Literature *Journal of Accounting Literature*,.39, p 1-22

- Inanga E.L. , and Schneider W.B.,2005, “The failure of accounting research to improve accounting practice: a problem of theory and lack of communication , *Critical Perspectives on Accounting* ,Vol. 16 ,No.3,Pp 227–248
- Israeli D.,2015,Recognition versus disclosure: evidence from fair value of investment property,*Review of Accounting Studies*, 20(4),P.1457-1503. <https://doi.org/10.1007/s11142-015-9335-x>
- Jihene F., and Robert P. , 2013,The effect of intellectual capital disclosure on the value creation: An empirical study using Tunisian annual reports,*International Journal of Accounting and Financial Reporting* , 3(1)
- Kateb I.,2014,The determinants of intellectual capital disclosure: Evidence from French stock exchange , *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 4(2),p.628:645
- Kim J.,2016,Presentation formats of other comprehensive income after accounting standards update 2011-05, *Research in Accounting Regulation*,28(2),P. 118-122
- Koonce L., Leitter Z., White B., 2017 , Linked Financial Statement Presentation , P1-39 , Electronic copy available at: <https://ssrn.com/abstract=2983195>
- Kuhner C., Pelger C.,2015,” On the Relationship of Stewardship and Valuation-An Analytical Viewpoint”, *Abacus*, 51(3), 379–411.
- Kühn A., Stiglbauer M., Hee J., 2014 , Does Mandatory CSR Reporting Lead to Higher CSR Transparency? The Case of France , *Corporate Ownership & Control*,11(2),p1-17
- Kusano M.,2017a, Effect of Capitalizing Operating Leases on Credit Ratings: Evidence from Japan, *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation* forthcoming.
- Lawrence A. 2013, Individual investors and financial disclosure, *Journal of Accounting and Economics*, 56 (1),P 130-147.
- Libby R., and Emett S.,2014, Earnings presentation effects on manager reporting choices and investor decisions, *Accounting and Business Research* ,44 (4),P 410-438.
- Li F. ,2010,Textual analysis of corporate disclosures: a survey of the literature, *Journal of Accounting Literature*,29,P.143-165.
- Loughran T., and McDonald B., 2014,Measuring readability in financial disclosures, *The Journal of Finance*, 69(4),P. 1643-1671.

- Mahesh Joshi M., Sidhu J., Kansal M., 2013, Corporate Social Disclosures in the Knowledge Based Sector *in an Emerging Economy* , *Corporate Ownership & Control* ,10(3) ,p1-13
- 
- McNichols M., and Stubben S.,2008,Does earnings management affect firms' investment decisions?, *The Accounting Review*, 83 (6), P.1571-1603.
- Mechelli A., Cimini R.,2014,Is comprehensive income value relevant and does location matter? A European study, *Accounting in Europe*, 11(1),pp 59-87.
- Mina K., Muhammad Z.,Muhammad A., Muhammad S. and Kharal M., 2014,Intellectual Capital &Firm Performance: An Empirical Study on the Oil&Gas Sector of Pakistan, *International Journal of Accounting and Financial Reporting*,4(1),p.238-261.
- Mirshekary S. and Saudagaran S.,2005, Perceptions and characteristics of financial statement users in developing countries: Evidence from Iran, *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 14 (1),P.33-54.
- Michels J.,2017, Disclosure versus Recognition: Inferences from Subsequent Events, *Journal of Accounting Research*, 55(1),P.3–34.
- Novak A., 2016, Issues in the Recognition versus Disclosure of Financial Information Debate , *gospodarstvo/Our Economy*, 62(4),P. 52–61.
- Müller M. , Riedl E.,and Sellhorn T.,2015, Recognition versus Disclosure of Fair Values,*The Accounting Review* 90(6),P. 2411–2447.
- Pirveli E.,2014, Accounting Quality in Georgia: Theoretical Overview and Development of Predictions, *International Journal of Business and Social Science*, 5(3), P.283-293.
- Rennekamp K.. 2012, Processing fluency and investors' reactions to disclosure readability. *Journal of Accounting Research* ,50 (5),P. 1319-1354.
- Rennekamp K., Rupar K.,and Seybert N., 2015. Impaired judgment: the effects of asset impairment reversibility and cognitive dissonance on future investment,*The Accounting Review*, 90 (2),P.,739-759.
- Schipper K., 2007,Required disclosures in financial reports, *The Accounting Review* 82 (2),P. 301-326.
- Schipper K. and Vincent L.,2003, 'Earnings quality', *Accounting Horizons*,17, p.97-110

- Schaberl P. , Victoravich L.,2015, Reporting location and the value relevance of accounting information: The case of other comprehensive income, *Advances in Accounting*, 31(2), pp239-246.
- Shi L., Wang P., Zhou N., 2017,Enhanced Disclosure of Other Comprehensive Income and Increased Usefulness of Net Income: The implications of Accounting Standards Update 2011-05 , *Research in Accounting Regulations*, Forthcoming, [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com)
- Sloan R. ,1996,Using Earnings and Free Cash Flow to Evaluate Corporate Performance, *Journal of Applied Corporate Finance*, 9 (1),P. 70-78.
- Sunder S., 2013 , “The Problem of Improving Financial Reporting” , *Izmir Review of Social Sciences* Voالش:1, No:1, 1-6.
- Vogt S. and Vu J., 2000, Free Cash Flow and Long-Run Firm Value, *Journal of Management Issues*, 12 (2) ,P.1-20
- Whittington, G., 2008b,” Harmonisation or discord? The critical role of the IASB conceptual framework review”, *Journal of Accounting and Public Policy*, 27 (6),pp 495-502.
- Williams P. F., Ravenscroft S.,2015,” Rethinking decision usefulness”,*Contemporary Accounting Research*, 32(2), 763-788
- Xu J.,Zeng X.,2013,Mhe Presentation Format of Comprehensive Income and the Value—Relevance of Fair Value,*Accounting Research*,(1),pp 20-27.
- Yoo J., Shim T.,2017, The Effect of Financial Statement Presentation on Behavior of Professional and Nonprofessional Information Users, Electronic copy available at: <https://ssrn.com/abstract=2897287,p1-46>
- You H., and Zhang X.,2009,Financial reporting complexity and investor underreaction to 10-K information, *Review of Accounting Studies*, 14 (4),P. 559-586.
- Yu K. ,2013, Does recognition versus disclosure affect value relevance? Evidence from pension accounting,*The Accounting Review*, 88,P. 1095-1127.
- Zeghal, D. and Maaloul A., 2011, The accounting treatment of intangibles: A critical review of literature, *Accounting Forum*, 34(4) , p.262-274.